وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد زبانة غليزان

كلية العلوم **الاقتصادية، التجارية** وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

بعنـــــــــوان

تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية

(**حالة** البنك الوطني الجزائري (**BNA**)) – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2023)

من إعداد الطالبة (ين):

❖ بن خليفة عائشة

تحت إشراف:

أ.د. بشيكر عابد

أعضاء لجنة المناقشة / التقييم:

أ/	الرتبة العلمية	جامعة أحمد زبانة-غليزان	رئيسا
أ.د. بشيكرعابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد زبانة-غليزان	مقررا
أ/.....	الرتبة العلمية	جامعة أحمد زبانة-غليزان	مناقشا

السنة الجامعية:2024 /2025

شكـــر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ". سورة النمل الآية 19

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه المعين على الصعوبات، أحمده سبحانه على توفيقه لإتمام هذا العمل، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد النبي الأمي العالي القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه.

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "بشيكر عابد". الذي فضله بقبول الإشراف على هذا العمل ومتابعته فلم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته وأراءه القيمة، أسأل الله تعالى أن يوفقه لما يحبه ويرضاه.

الشكر لوالدي الكريم من أضاء لي قناديل العلم والمعرفة.

شكرا لرمز التضحية والعطاء معلمتي الأولى أمي لك كل الحب **والتقدير**.

الشكر إلى إخوتي الأعزاء، أنتم السند الحقيقي والدعم الذي لا ينكسر. شكراً لكم على وجودكم الدائم بجانبي، على محبتكم التي لا تعرف الحدود، وعلى كل لحظة كنتم فيها مصدر قوة وإلهام لي.

وأتوجه بخالص شكري للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، ولا أنسى أن أعترف بالجميل لكل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة تشجيع، جزاكم الله جميعا كل الخير.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

{وَآخِرُ دَعَوَاهُم أَنِ الحَمْدُ لِله رَبِّ العالمين} سورة يونس –10–

لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ها أنا قد وصلت إلى نهاية رحلتي الجامعية بعد تعب ومشقة وبعد خمس سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات ومناكب سعيتي فكان أمسي ميعاد اليوم.

الحمد الله الذي يستر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

أهدي هذا العمل المتواضع لنفسي أولا ثم لمن سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم سندا لا عمر له ل:

من أوصلوني لما عليه الآن وسهروا الليالي من أجلي لمن قال فيهما الله عز وجل " **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا** " لنور عيني والديا العزيزان.

لمن من جعل الله الجنة تحت أقدامها، لمن كانت دعواتها تحيطني وتسعدني في كل وقت قرة عيني وسر نجاحي وسندي**–أمي الغالية–**

لمن كلل العرق جبينه، لمن علمني أن النجاح لا يأتي الا بالصبر والإسرار

للنور الذي أثار دربي**–والدي العزيز–**

لضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها الخيرة أيامي وصفوتها **–اخواني–**

لمن دعموني وكانوا شركائي في هذه الرحلة.

لمن أسعدني ولو بكلمة طوال فترتي في القيام بهذه المذكرة.

من قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتناناً على البدء والختام.

الملخص:

من خلال موضوع الدراسة المتمثل في تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية (حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)) – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2023)، حيث تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير الأزمات المالية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية، من خلال تقييم العلاقة بين التقلبات الاقتصادية ومؤشرات الربحية والاستقرار المالي، مع التركيز على تأثير التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف على أداء البنوك. ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى أن الأزمات المالية العالمية لها تأثير مباشر وغير مباشر على أداء البنوك التجارية الجزائرية، حيث يرتبط هذا الأداء ارتباطًا وثيقًا بالتقلبات الاقتصادية العالمية. وتؤدي هذه التقلبات إلى تغيرات في الطلب على القروض، مما يؤثر بشكل مباشر على الربحية والاستقرار المالي للبنوك. كما بينت النتائج القياسية أن ارتفاع معدلات التضخم له تأثير سلبي على أداء البنوك التجارية، في حين أن تقلبات أسعار الفائدة ومعدلات سعر الصرف لها تأثير إيجابي، ما يبرز الدور الحاسم لهذه العوامل في تشكيل البيئة المالية والمصرفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية الجزائرية، التقلبات الاقتصادية العالمية، سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم.

Abstract :

Through the study on the impact of global economic fluctuations on the performance of Algerian commercial banks (case of the National Bank of Algeria (BNA))—an analytical and econometric study covering the period 2000–2023—this research aims to analyze the effects of global financial crises on Algerian commercial banks by assessing the relationship between economic fluctuations and profitability and financial stability indicators, with a particular focus on the influence of inflation, interest rates, and exchange rates on bank performance.

The theoretical and empirical analysis revealed that global financial crises have both direct and indirect effects on the performance of Algerian commercial banks, with their performance being closely linked to global economic fluctuations. These fluctuations lead to changes in loan demand, directly impacting bank profitability and financial stability. Furthermore, econometric results indicate that rising inflation rates negatively affect the performance of commercial banks, whereas fluctuations in interest rates and exchange rates have a positive effect, highlighting the crucial role of these factors in shaping Algeria's financial and banking environment.

Keywords : Algerian commercial banks, global economic fluctuations, exchange rate, interest rate, inflation.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الاختصارات	ز
الفصل الأول: مقدمة عامة	2
الفصل الثاني: الإطار النظري	10
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	12
المبحث الثاني: عموميات حول التقلبات الاقتصادية العالمية	21
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	36
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2023	38
المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية.	54
الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات	69
قائمة المراجع:	72
الفهرس	76

فهرس الجداول

رقم الفصل –رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (02-01)	أنواع التضخم	31-30
الجدول رقم (03-02)	تطور متغير سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	56-55
الجدول رقم (03-03)	تطور متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	59-58-57
الجدول رقم (03-04)	تطور متغير معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	61-60
الجدول رقم (03-05)	تطور متغير العائد على الأصول في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	64-63-62
الجدول رقم (03-06)	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)	65
الجدول رقم (03-07)	نتائج التقدير	66

فهرس الأشكال

رقم الفصل –رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (02-01)	وظائف البنوك التجارية	17
الشكل رقم (02-02)	أنواع أسعار الصرف	23
الشكل رقم (03-03)	تطور متغير سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	57
الشكل رقم (03-04)	تطور متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	59
الشكل رقم (03-05)	تطور متغير معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	62
الشكل رقم (03-06)	تطور متغير معدل العائد على الأصول في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	64

قائمة المختصرات

الاختصار	المصلح باللغة العربية	المصلح باللغة الإنجليزية
(**TCH**)	**سعر الصرف**	Exchange rate
(**INF**)	**التضخم**	Inflation
(**INT**)	**معدل الفائدة**	Interest rate
(**ROA**)	**ربحية البنوك التجارية (متغير العائد على الأصول)**	Return on assets variable

مقدمـــة عامة

1. تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي قبل فترة الألفينات العديد من التقلبات الاقتصادية الناتجة عن أزمات مالية، تغيرات في أسعار النفط، وسياسات نقدية مؤثرة. كان لأزمات النفط في السبعينات أثر كبير على التضخم العالمي، بينما أدت السياسات النقدية المتشددة في الثمانينات إلى ارتفاع أسعار الفائدة وركود اقتصادي. في التسعينات، عصفت الأزمات المالية بالأسواق الناشئة، مثل أزمة المكسيك عام 1994، الأزمة الآسيوية عام 1997، والأزمة الروسية عام 1998، ما خلق حالة من عدم الاستقرار المالي على المستوى الدولي.

كما نجد أن البنوك التجارية تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد، حيث تساهم في تمويل المشروعات، تقديم القروض، وإدارة الاستثمارات المالية. تعتمد هذه البنوك على الاستقرار الاقتصادي لتحقيق نمو مستدام، كما تتأثر بعوامل خارجية مثل أسعار الفائدة، التضخم، وتغيرات في سعر الصرف. في الجزائر، تعمل البنوك التجارية في بيئة تتسم بالاعتماد الكبير على العوامل النقدية والمالية، مما يجعلها عرضة للتغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المباشرة.

في هذا السياق، تؤثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال التغيرات في سعر الصرف، أسعار الفائدة، ومستويات التضخم. يؤدي تذبذب سعر الصرف إلى عدم استقرار قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر على المعاملات التجارية الدولية للبنوك، خاصة في تمويل الاستيراد والتصدير.

كما تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية على تكلفة الاقتراض والتمويل، حيث ترتفع معدلات الفائدة في فترات الأزمات المالية، مما يقلل من قدرة البنوك على توفير الائتمان. أما التضخم، فعندما يكون مرتفعًا، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملاء وزيادة تكلفة التمويل، مما يحد من الطلب على الخدمات المصرفية ويؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي للبنوك التجارية.

2. صياغة الإشكالية:

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الموضوع الإجابة عن الإشكالية الأتية:

ما هو أثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

3. الأسئلة الفرعية:

ويمكن تقسيم هذه الاشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم التقلبات الاقتصادية العالمية؟
2. ما هي أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمجال البنوك التجارية؟

3. ما هي العلاقة بين التقلبات الاقتصادية العالمية وقطاع البنوك؟

4. **فرضيات الدراسة:** من خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

أ-الفرضية الرئيسية:

- هناك تأثير يمكن أن يكون ايجابي أو سلبي للتقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ب-الفرضيات الفرعية:

- هناك تأثير سلبي للأزمات المالية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية.
- هناك علاقة سلبية بين ارتفاع معدلات التضخم وربحية البنوك التجارية.
- تؤثر تقلبات أسعار الصرف على أصول البنوك التجارية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها:

- تحليل تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية.
- تحليل تأثير العرض و الطلب على العملات في تحديد سعر الصرف.
- دراسة دور التضخم في التأثير على قيمة العملة و سعر الصرف.
- دراسة الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة التضخم.
- ابراز مفهوم قانون النقد و القرض و اهم المبادئ التي يسير عليها.
- ابراز اهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض.

6. أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في العناصر التالية

- أن التقلبات الاقتصادية العالمية تؤثر على أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال التغيرات في اسعار الصرف ، اسعار الفائدة والتضخم.
- التعرف على قانون النقد والقرض وتعديلاته واثره على آداء البنوك التجارية

- التعرف على البنوك التجارية وتسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه كركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار المالي.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في تناول موضوع التقلبات الاقتصادية العالمية لأنه يحتل أهمية كبيرة في المؤسسات البنكية
- قلة الدراسات التي تناولت بشكل معمق تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية تمثل فجوة بحثية واضحة تستدعي الدراسة والتحليل
- الموضوع عبارة عن مكمل للدراسات السابقة ومحاولة لتطويرها والخروج بنماذج قياسية ونتائج تحليلية جديدة.

8. حدود الدراسة:

- الاطار المكاني لهذه الدراسة يتمثل في البنك الوطني الجزائري.
- الاطار الزماني فقد اختيرت فترة زمنية لهذه الدراسة بين (2000-2023).

9. منهج الدراسة:

من اجل دراسة الاشكالية و الاجابة على الاسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و ابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، اضافة الى المنهج القياسي لدراسة قياسية لأثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية مستعملا بذلك ادوات احصائية، وأدوات القياس الاقتصادي مع استخدام برنامج احصائي في عملية النمذجة القياسية (برنامج EVIEWS)، وقد جمعت المعطيات والبيانات اعتمادا على اصدارات البنك الدولي.

10. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

-الدراسات العربية:

-دراسة صالح تومي سليمة لفضل (2020) : أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي : حالة الجزائر تطرح هذه المقالة العلمية إشكالية مدى مساهمة التضخم المستورد كمتغير خارجي) وعرض النقود (كمتغير

داخلي) في تحديد معدل التضخم المحلي وتغيره في الجزائر، ومن ثم تقييم مدى استجابة مستوى الأسعار العام المحلي للتغيرات في الأسعار الخارجية

واستخدمت الدراسة لمعالجة هذه الإشكالية: الأساليب الكمية في تحليل السلاسل الزمنية لقياس أثر كل من الكتلة النقدية M2 التضخم المستورد وسعر الصرف على التضخم كمتغيرات للدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة: 1986-2016، وهذا عبر الخطوات التالية:

-اختبارات الاستقرارية: أظهرت اختبارات الجذر الوحدوي أن السلاسل الزمنية متكاملة من رتب مختلفة، حيث استقرت البيانات السنوية لعرض النقود عند المستوى، بينما كان ذلك بعد الفرق الأول في المتغيرات الأخرى للدراسة؛

-اختبار الحدود : ARDL أكد قبول فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومختلف المتغيرات المفسرة؛

-قياس علاقة التوازن في الأجل الطويل : أثبت تقدير نموذج ARDL أن التضخم في الجزائر مرتبط طرديا مع كل من عرض النقود ، التضخم المستورد في المدى الطويل، وعكسيا مع سعر الصرف، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك أنه عند ارتفاع احتياطات الصرف تمتنع السلطات عن اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز؛

-أثبت اختبار تصحيح الخطأ ECM أن 48% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة، من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

-دراسة زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 2017/1990 (2021)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد05، العدد01

تهدف الدراسة إلى التعرف على أولى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية كخطوة أساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهذا باعتماد قانون رقم 90 . 10 الصادر في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض، حيث كان الهدف الأسمى للقانون تنظيم القطاع المصرفي والمالي بحيث أنشأ سلطة للضبط (بنك

الجزائر)، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية. إلا أن هذا القانون خضع إلى العديد من التعديلات استجابة لمتطلبات الظروف الاقتصادية والمالية وخلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تعديلات قانون النقد والقرض هو تجاوز ثغرات ونقائص القانون السابق بالإضافة إلى إحداث علاقة جديدة وفعالة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

-دراسة رنان مختار: الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر في مضمون القانون 09/23 (2023)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد01

هدف الدراسة إلى تعرف على أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر، من خلال عرض القوانين المنظمة للعمل النقدي والمصرفي في الجزائر بداية من القانون رقم 86-12 مرور بالقانون رقم 90-10 والأمر رقم 03-11 وانتهاء بالقانون رقم 23 09. يتضمن القانون النقدي والمصرفي مع كل التعديلات التي خضعت لها تلك القوانين

وخلص الدراسة أن البداية الفعلية للإصلاحات المصرفية في الجزائر كانت في منتصف الثمانينات في حين يعتبر قانون النقد والقرض لسنة 1990 نقطة تحول في البيئة النقدية والمصرفية في الجزائر، في حين يهدف القانون رقم 23-09 إلى تحين القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية ومواجهة التحديات التي تفرضها من خلال حوكمة والرقابة وقواعد الاحترازية ورقمنة المدفوعات والشمول المالي.

-دراسة مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022(2024)،مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،المجلد10، العدد02.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم أسباب التضخم من خلال تحليل لبيانات التضخم وفقا لسياسات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث توصلت الدراسة إلى أن العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات من بين أهم محددات التضخم في الجزائر.

-دراسة صافة محمد، شريط عابد، قياس عتبة سعر الفائدة وتحليل أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023(2025)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد01.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في قياس اثر عتبة سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن تحديد هذه العتبة يساعد الحكومات على وضع مختلف السياسات النقدية، الرامية إلى استهداف سعر الفائدة في مجال الفائدة المحفزة للنمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود عتبتين السعر الفائدة، عتبة عند 67.08 والاخرى عند 13.33% ، وثلاثة أنظمة لتفسير النمو الاقتصادي بسعر الفائدة، حيث أن النظام الأول تحدد عند عتبة لا تتجاوز 7.08% وتميز بأنه غير محفز للنمو الاقتصادي اما النظام الثاني فهو يقع ما بين العتبتين، وكان لسعر الفائدة فيه أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، في الحين أن النظام الثالث يفوق عتبة 13.33% ، ويرتبط فيه النمو الاقتصادي عكسيا مع سعر الفائدة، وقد أوصت الدراسة بضرورة من مختلف التشريعات اللازمة لتحرير سعر الفائدة بما يعزز النمو في الاقتصاد الجزائري، كما ينبغي للسلطات النقدية تحديد الحدود المثلى لسعر الفائدة والعمل على استهدافها بما يزيد من معدلات النمو في الاقتصادي الجزائري.

–الدراسات الأجنبية:

-Jireh Tan (2010), Exchange Rates and the Current Account Balance: A Case Study of the Yen,

سعى الباحث من خلال هذه الورقة إلى البحث في دراسة دور أسعار الصرف في الحد من العجز التجاري من خلال التركيز على تجربة اليابان مع الولايات المتحدة، أي تبيان أثر تغير سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي على التجارة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة إثبات أن سعر الصرف لم يكن سبب تلك الاختلالات في الحساب الجاري ما بين الولايات المتحدة واليابان، عكس النظرية التي تشير إلى أن الدول التي حققت فوائض تجارية تعمدت تخفيض قيمة عملتها أي سعر الصرف لإعطاء صادراتها ميزة غير عادلة.

وذلك عن طريق البحث في تاريخ العلاقة التجارية بين دولتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية واثبات فرضية أنه لا دليل يوحي بأن استعادة تحسن ميزان الحساب الجاري؛ جاء نتيجة طبيعية لهذا أن أي إعادة التوازن التنافسي لا تحتاج إلى تكون مصحوبة بتغير في أسعار الصرف.

وتوصل الباحث إلى أنه مجرد مراقبة مستوى الفائض أو العجز في الحساب الجاري، ليس كافيا في تحديد ما إذا كان هناك مبالغة في تقدير قيمة العملة، وأن عجز ميزان الحساب الجاري في الولايات المتحدة جاء نتيجة لتدني معدلات الادخار، وليس بسبب المبالغة في تقدير قيمة الدولار.

-Khaled Abdalla Moh'd Al-Tamimi, Samer Fakhri Obeidat (2013): Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan An Empirical Study, DIRASSAT Journal Economic, Vol 4, No 2.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس مال البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان للفترة 2000 – 2008 باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج هي : توجد علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين معدل كفاية رأس المال في البنوك التجارية وبين مخاطر السيولة، معدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية دالة إحصائيا بين معدل كفاية رأس المال وبين معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة، كذلك وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائيا بين معدل كفاية رأس المال في هذه البنوك وبين مخاطر رأس المال مخاطر الائتمان معدل قوة الإيرادات. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للمتغيرات المستقلة مجتمعة تأثيرا كبيرا نسبيا على المتغير التابع، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ما يقارب 61%.

- Purna Man Shrestha (2023): What Determines the Capital Adequacy Ratio of Joint Venture Commercial Banks of Nepal? An Evidence from Panel Data Analysis, Journal of Mathematics Instruction, Vol 2, No 1.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تحدد نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية في نيبال، ولهذا الغرض استخدمت بيانات البائل لستة بنوك تجارية مشتركة في نيبال للفترة من 2007 – 2021 حيث تم دراسة ست محددات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من الأداء المالي الذي تم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان التي تم قياسها بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول على كفاية رأس المال، ووجود أثر إيجابي لكل من كفاءة الإدارة والكفاءة التشغيلية وحجم البنك ومخاطر السيولة التي تم قياسها بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على كفاية رأس المال.

–تميز الدراسة الحالية:

اختلفت هذه الدراسة عن سابقاتها في العديد من الجوانب، فقد عالجت الدراسة موضوع التقلبات الاقتصادية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تم ربط هذه التقلبات بأداء البنوك التجارية الجزائرية رغبة في معرفة أثرها عليها وهو ما لم نجده في أغلبية الدراسات السابقة، مع إستخدام نماذج قياسية على عكس الدراسات السابقة .

11. خطة البحث:

بغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم العمل هذا الى فصلين ثلاث فصول نذكرهما على التوالي.

الفصل الأول: المقدمة العامة.

الفصل الثاني: تناولنا الاطار النظري حول البنوك التجارية الجزائرية و التقلبات الاقتصادية العالمية.

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية؛
- **المبحث الثاني**: عموميات حول التقلبات الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات.

- **المبحث الأول**: تطور النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2023؛
- **المبحث الثاني**:دراسة تحليلية وقياسية لأثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

الإطار النظري

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في استقرار وتنمية الاقتصادات العالمية، حيث تعتبر أحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة، مثل الإقراض، قبول الودائع، وإدارة المعاملات المالية. هذه البنوك ليست مجرد وسيط مالي، بل تمثل شريانًا حيويًا يساعد الشركات والأفراد على تحقيق أهدافهم الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات المالية تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية العالمية، التي قد تنجم عن عوامل مختلفة، مثل الأزمات المالية، التغيرات في أسعار الفائدة، التضخم، وسعر الصرف. هذه التقلبات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في سلوك المستهلكين والمستثمرين، مما يجبر البنوك التجارية على تبني استراتيجيات تكيفية لضمان استقرارها واستمراريتها.

وقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني: عموميات حول التقلبات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم الأساسيات التي ترتكز عليها الدول من أجل تطويرها نظرا لأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والرفع من معدلات النمو والتطور والازدهار لكل بلد، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب النظرية والمفاهيم العامة للبنوك التجارية.

1 – السياق التاريخي لنشأة و تطور البنوك التجارية: قبل التطرق الى المفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية، سيتم في المرحلة الأولية ذكر السياق التاريخي لها وكيفية نشأتها، وعلى هذا الأساس نجد:

1-1- نشأة البنوك التجارية: يرتبط ظهور البنوك التجارية بتطور الصاغة والصيرفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لدى هؤلاء خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إصدار شهادات إيداع تضمن مقدار الوديعة. ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الشهادات من قبل الاطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الأولية للشيك، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها عن طريق الإقراض والحصول على الفوائد. وبالتالي تحولت البنوك التجارية من مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين إلى مؤسسات مالية لها القدرة على التأثير فيعرض النقود من خلال خلق نقود الودائع.(صوفيا، 2023_2024، صفحة 03)

بعدها أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن،11 وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد والعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين. ففي حالة الإفلاس، يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة، والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات. إن ظهور البنوك ومؤسسات الإيداع ارتبط بقيام الدولة بعملية صك النقود، حيث كان الإغريق أول من مسك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل البنكي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط.(أماني، 2022_2023، الصفحات 03-04)

1-2 – مفهوم البنوك التجارية:

إن كلمة (BANCO) هي إيطالية ويقصد بها مكان جلوس الصرافون أين يتم تحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.(بوترعة، 2024/2025)

وقد تم تعريف البنوك التجارية من وجهات عدة نستعرض منها ما يلي:

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض بمختلف أنواعها، ويطلق عليها أيضا "بنوك الودائع" ومن ثم فهي تمثل الأموال الأساسية للنظام البنكي، ومميزاتها الأساسية خلق ومنح القروض قصيرة الأجل واستثمار ما تبقى لديها من أموال.(محجوب، 2010_2011، صفحة 27)

البنوك التجارية هي احدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، و تعتبر المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها اذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع و مدخرات الأفراد والمؤسسات.(هوارية، 2006-2007، صفحة 34)

بذلك فإن البنوك التجارية هي أحد المؤسسات المالية الإبداعية التي تستهدف للحصول على الربح والذي يتمثل في الفرق بين تكلفة الحصول على الودائع وكافة مصادر الأموال الأخرى كالقروض والمتحصل عليها، وبين العوائد التي يتسلمونها على استثماراتهم سواء في:

-محفظة القروض والتسهيلات؛

-محفظة الأوراق المالية (محفظة الاستثمارات المالية)؛

-حقوق الملكية، والمتمثلة في:

- رأس المال؛
- الأرباح غير الموزعة؛
- الاحتياطيات.(الباقي ا.، 2016، صفحة 39)

2 – أهداف و وظائف البنوك التجارية: سنقوم في هذه المرحلة بالتطرق الى أهم الأهداف والوظائف الخاصة بالبنوك التجارية، وعلى هذا الأساس نجد :

2 –1 – أهداف البنوك التجارية:

حيث نجد من **أهمها**:

– الربحية: وتتحقق الربحية بعد استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي والنقدي، إضافة إلى العمولات والعوائد التي يحصل عليها لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها للآخرين، وحصيلة الإيرادات الصافية للبنك بعد احتساب تكاليفه الكلية تمثل الربح، الذي يسعى لتعظيمه عن طريق زيادة الإيرادات وخفض النفقات.(قطاف، 2011/2010، صفحة 16)

– **السيولة:** وتعرف السيولة على أنها: "مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموالا إضافية فورية".

فالبنك عليه ألا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية ونقدية وإنما عليه الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة لكي يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات أو المواجهة الحالات الطارئة كمقابلة سحوبات المودعين غير المتوقعة، خاصة وأن الجانب الأكبر من موارد البنك يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب يجب أن يكون مستعدًا للوفاء بها في أي لحظة، وعليه فإن الإدارة المصرفية تكون مطالبة بتوفير قدر مناسب من السيولة للتمكن من مواجهة الالتزامات الفورية حتى لا تتعرض لفقدان ثقة العملاء وسحب ودائعهم.

وعليه يكون البنك في مواجهة مشكلة القدر المناسب من السيولة حيث أن فشله في مواجهة التزاماته الفردية يعرضه لفقدان ثقة عملائه فيلجؤون إلى سحب ودائعهم، ومن هنا يقع على عاتق البنك مهمة التوفيق بين الربحية والسيولة انطلاقا من العلاقة العكسية التي تربطهما، حيث أن توظيف أي قدر من الموارد المتاحة للبنك يتم على حساب نقص سيولة البنك، وعليه فالإدارة المصرفية مطالبة بتحقيق قدر كاف من سيولة الموجودات وربحية وعوائد مناسبة من الاستثمارات.(قطاف، 2011/2010، الصفحات 16-17)

– **الأمان أو الملاءة:** وتعني سلامة البنك والمتحققة عنما يملكه البنك التجاري من رأس المال، فهو يلعب دورا مهما ورئيسيا في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم بالبنك فكلما زادت الثقة كلما تمكن البنك من جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين حسن سير عمله ونموه وامتصاص أية خسائر غير متوقعة وتمكين البنك من متابعة أعماله ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين، والجدير بالذكر أن رأس مال البنك يتسم بالصغر قياسا بالأموال الأخرى المتاحة للاستثمار لذا يجب أن يكون كافيا لامتصاص الخسائر التي تحدث من الاستثمار والإقراض أي امتصاص مخاطر توظيف الأموال بالإضافة الى السماح للبنك بالاستمرار في عمله وكسب ثقة المودعين إذ يجب أن يكون قادرا على القيام بالوظيفتين الرئيستين:

– امتصاص الخسائر عن طريق الاحتياطات التي يستخدمها البنك لمواجهة خسائر القروض وانخفاض قيمة الاستثمارات؛

– مصدر من مصادر الأموال التي يعتمد عليها البنك عند الحاجة إلى تمويل إضافي وذلك عن طريق زيادة رأس المال المدفوع أو زيادة الأرباح غير الموزعة.

كما نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين المودعون، والبنك، فبالنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، أما بالنسبة

لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن.(صوفيا، 2023_2024، صفحة 07)

2 – 2 – وظائف البنوك التجارية:

هنا كعدة وظائف للبنوك التجارية يمكن تلخيصها فيما يلي:

2 – 2 – 1 – الوظائف التقليدية:

و تتمثل فيما يلي:

–تلقي الودائع: باعتبار البنك كوسيط مالي فهو يقوم بعملية تجميع الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها وتقديمها للمحتاجين إليها بهدف توظيفها، فيكون من جهة مدينا بقيمتها ودائنا بها من جهة أخرى، فالودائع تمثل دين بذمة البنك تعود ملكيتها لأصحابها الذين فضلوا التنازل عن حق استعمالها أنيا، وتتجسد عملية الإبداع التي تعكس العلاقة بين المودعين مع البنك من خلال فتح حساب فهو البيان الذي يبين ما للشخص وما عليه لدى البنك تنظم بموجبه العمليات المالية القائمة بينهما وهو من الناحية المجردة رقم شخصي تقترن به كل العمليات المالية التي يقوم بها فاتحه والتي تعطيه فرصة الإيداع أو التحويل أو السحب.

– تقديم القروض (منح الائتمان): تتمثل المساهمة الأساسية للبنوك كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية في منح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق التطور والنمو والازدهار، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وأخطر وظائف البنوك، وذلك لأن الأموال التي تمنحها وتقدمها كقروض ليست ملكا لها، بل هي أموال المودعين. تقوم هذه الوظيفة أساسا على الودائع التي يحصل عليها البنك من الغير، وتعني كلمة ائتمان في اللغة العربية: الاعتقاد بالشخص وبأمانته وجدارته برد الأمانة إذن فهو جدير بالثقة، ومنح البنك العملية ائتمانا معينا، يعني أن البنك يثق في مقدرة زبونه، فيعطيه رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.

يتيح دور البنوك التجارية من خلال قبول الودائع وتقديم القروض إنشاء نوع خاص من المال ، وهو أموال الودائع لأنها يمكن أن تمنح القروض دون أموال فعلية ، أي تفوق أموالهم الحقيقية ، فإنها ناتجة عن مجرد زيادة في مجال الإيداع ، وتجهيزًا على زيادة الإيداع ، فإن الإقراض المتزايدة. القروض.(مخبي، 2006-2007، الصفحات 59-60)

2 – 2 – 2 – الوظائف الحديثة:

وذلك باستحداث العديد من الخدمات المصرفية استجابة لمختلف احتياجات العملاء في الداخل والخارج وخاصة مع الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات المصرفية دوليا وظهور وانتشار مفهوم البنوك الشاملة.

ومن أهم هذه الخدمات:

- الخدمات المتعلقة بأسواق المال كالمساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك الشامل؛
- توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية والترويج لبيع هذه الأوراق المالية والترويج لبيع هذه الأوراق؛
- إعادة تأهيل الشركات المتعثرة وإصلاح هياكلها التمويلية؛
- القيام بعمليات التمويل التأجيري وإنشاء الشركات المساندة لعمل البورصات كشركات السمسرة وشركات إدارة المحافظ؛
- الخدمات المتصلة بإقامة مشروعات النشاط الاقتصادي كدراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم الاستشمارات الفنية حول المشروعات الجديدة؛
- إضافة إلى تقديم توليفة من الخدمات للعملاء كسداد الالتزامات الدورية واتاحة مختلف بطاقات الدفع الالكتروني.(بوترعة، 2024/2025، الصفحات 07-08)

- **الشكل رقم (02-01): وظائف البنوك التجارية**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مرجع(**بوترعة، 2024/2025**)

3- أنواع و خصائص البنوك التجارية :بعد التطرق سابقا الى مفهوم ووظائف البنوك التجارية، سنقوم في هذه المرحلة بالتطرق الى أهم أنواعها وخصائصها على النحو التالي:

3 – 1 – أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة وذلك على النحو التالي:

3 – 1 – 1 – من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

تنقسم البنوك من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية إلى البنوك التجارية العامة والبنوك التجارية المحلية.

أ – البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية. وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، بالإضافة إلى أنها تباشر كافة أعمال الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب – البنوك التجارية المحلية: هي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية محدودة مثل محافظة معينة أو مدينة محددة، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، حيث تتميز هذه البنوك بصغر الحجم. وتخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية.

3 – 1 – 2 – من حيث عدد الفروع:

تنقسم البنوك من حيث عدد الفروع إلى البنوك ذات الفروع، بنوك السلاسل، بنوك المجموعة، البنوك الفردية، البنوك الإلكترونية، والبنوك المراسلة.

أ – البنوك ذات الفروع: تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة أعمال البنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية الأخرى.

ب – بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيس يتولى رسم السياسات العامة لها وبنسق الأعمال بينها. وتعود ملكية هذه البنوك إلى شخص طبيعي أو عدة أشخاص طبيعيين وليس لشركة قابضة.

ج– بنوك المجموعة: تأخذ هذه البنوك شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

د – البنوك الفردية: يقصد بالبنوك الفردية تلك البنوك التجارية التي ليس لها فروع، وعادة ما تتصف هذه البنوك بصغر حجمها واقتصار نشاطها على توظيف الموارد المالية في أصول عالية السيولة، ومن تلك الأصول عالية السيولة الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ها من الأصول القابلة للتحويل النقدي خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر رأسمالية كبيرة. وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على وجود علاقات شخصية قوية تربط مسئوليها بالعملاء بمعنى أن البنوك الفردية تعتمد كثيرا على العلاقات العامة في استقطاب العملاء.

هـ – البنوك الإلكترونية: يقصد بالبنوك الإلكترونية تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد من خلال شبكة معلومات البنك الداخلية حيث يوجد اتفاق عام على أن البنوك الإلكترونية تحقق العديد من المزايا أهمها:

– توفير الخدمات المالية للعملاء على مدار 24 ساعة؛

– القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة من خلال الأنترنت.

أما عن الأسباب التي تدفع البنك لتطبيق هذه النوعية من الخدمات الإلكترونية فإنها تتمثل في:

تخفيض احتمالات فقد البنوك للعملاء الحاليين وتحولهم للبنوك التي تقدم الخدمات المالية الإلكترونية على مدار 24 ساعة، فرصة لتخفيض تكاليف إنشاء الفرع.

و – البنوك المراسلة: هي البنوك التي نشأت استجابة لحاجة البنوك لنظام تحصيل الصكوك المسحوبة من قبل عملائها على بنوك في مناطق جغرافية أخرى. وتقوم البنوك المراسلة بالوظائف التالية:

– مقاصة الصكوك وتسوية الحسابات والالتزامات المالية؛

– تقديم الاستثمارات بخصوص توظيف الموارد المالية في أنشطة استثمارية محددة؛

– المشاركة مع بعض المؤسسات المالية في منح القروض وتقديم التسهيلات المالية؛

– إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛

– الاستفادة من المتخصصين ذوي الخبرات المالية والاقتصادية في هذه البنوك لتقديم خدمات مالية وبنكية متعددة ولجهات مختلفة. (صوفيا، 2023_2024، صفحة 10،11،12)

3 – 2 – خصائص البنوك التجارية:

بعد التطرق الى أهم أنواع البنوك التجارية، سيتم في هذه المرحلة ذكر أهم خصائصها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- رقابة البنك المركزي، تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي و لا تؤثر عليه، حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.
- التعدد و التنوع، حيث تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة النشاط الاقتصادي الى النقود الورقية والمعدنية والمصرفية، وحسب طبيعة التعاملات، وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع المكاني (الجغرافي) لهذا النشاط، أو أزمنة ممارسته.
- اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية في قوة الابراء، وتتزايد قوة ابراء النقود المصرفية بالمزيد من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي المصرفي وانتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه.

- تحقيق الأرباح، تسعى البنوك التجارية الى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للأخرين.(خليل، الصفحات 8-9)

المبحث الثاني: عموميات حول التقلبات الاقتصادية العالمية

لقد تطور مفهوم التقلبات الاقتصادية من تسمية الدورات التجاريةtrade cycles الى دورات الأعمال business cycles ثم الى الدورات الاقتصادية economic cycles. وهو مصطلح حديث نوعا ما مقارنة ببعض المصطلحات ذات صلة، حيث كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل أن تكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر.

التقلبات الاقتصادية بكل أنواعها ومؤشراتها ملازمة للنظام الرأسمالي من جانب المستهلكين والمنتجين، فهذان الأخيران هما من يهيئ المناخ الاقتصادي لحدوث هذه التقلبات والدورات الاقتصادية. يؤكد Hansen أن التقلبات الاقتصادية صفة ملازمة للمنشأة الفردية ونظام السوق الحر، حيث تعد التقلبات والدورات الاقتصادية من المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات التي تتبع نظام الاقتصاد الحر. هذه التقلبات التي تنتاب العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وتكون وثيقة الصلة بمستوى رفاهية النظام الاقتصادي الرأسمالي.(خويلد، 2020_2021، صفحة 04)

1 – مفهوم التقلبات الاقتصادية:

تعريف أول :التقلبات الاقتصادية هي تذبذبات متكررة، ولكنها غير منتظمة وغير متنبأ بها في النشاط الاقتصادي العام التي تأخذ مجراها عبر السنين، وهذه التذبذبات تحدث عادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الدخل، الانتاج، العمالة والأسعار. وفي معظم الأحيان فإنها تصيب هذه المتغيرات في نفس الوقت وبنفس الاتجاه ولكن بمعدلات مختلفة. (عثمان، 2018، صفحة 346)

تعريف ثاني : عرفها بيرنزburns بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة.(خويلد، 2020_2021، صفحة 04)

تعريف ثالث: هي تقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الكلي والتشغيل والأسعار. تتسم بتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظما في بعض الأحيان أو غير منتظم في كثير من الأحيان.

تعريف رابع : هي ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد، وتميل هذه التقلبات الى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وأخر.(خويلد، 2020_2021، صفحة 04)

2–سعر الصرف:

2–1–تعريف سعر الصرف:

_يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وتعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، يركز التعريف الأول على اعتبار العملة كسلعة يتم تبادلها وشرائها كما تشترى السلعة بثمن معين، والتعريف الثاني يعطي للوقت مكانه لأن أسعار الصرف تتميز بتغير أسعارها بتغير الوقت وكذا المكان.(صالح، 2010_2011، صفحة 12)

_عرفه بعض الاقتصاديين على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، كما يعرف على أنه سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها.(زنيقلة، 2015_2016، صفحة 3)

_ويقصد بسعر الصرف أيضا النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

2-2-أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف، منها:

2-2-1-سعر الصرف الاسمي:

هو سعر عملة ما، يحدد عن طريق عملية اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف، وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط.

2-2-2-سعر الصرف الاسمي الحقيقي:

هو سعر صرف يحسب بالاعتماد على المتوسط المرجح الأسعار الصرف لدولة ما مقارنة بعملات مختلف شركائها التجاريين.

2-2-3-سعر الصرف التوازني:

وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمات الاسمية (النقدية)المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

2-2-4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بسلة عملات أجنبية مرجحة، يأخذ هذا السعر بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي، ومستوى الأسعار بصفة عامة في تلك الدولة المعنية وباقي العالم.

2-2-5-سعر الصرف الفعلي:

يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية، هذا السعر يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي وحركة الأسعار في البلد المعني وباقي العالم. بتعبير آخر يمكن القول بأنه مقياس الأسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية ، عندما يتم تقييمها بعملة موحدة.(طارق، 2009، الصفحات 20-21)

الشكل رقم (02-02): أنواع أسعار الصرف

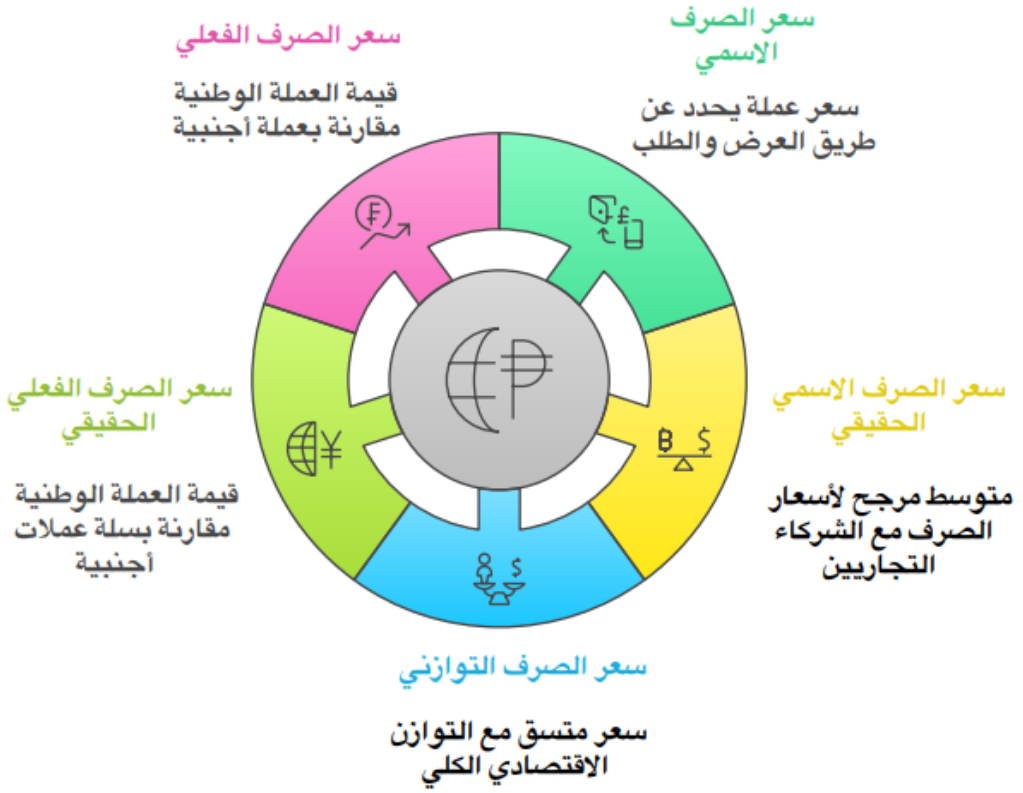

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المرجع(طارق، 2009، الصفحات 20-21)

2-3-العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته و يمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

- **التغير في الميزان التجاري**: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، و في هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.
- **تغير معدلات التضخم**: يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.
- **التغير في معدلات الفائدة المحلية**: تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات القائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.
- **التدخلات الحكومية**: تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة

لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة السعر صرفها.(سلمى، 2014-2015، الصفحات 41-42-43-44-45)

3-سعر الفائدة:

3-1-تعريف سعر الفائدة:

التعريف الأول:

سعر الفائدة هو عبارة عن السعر الذي يستطيع ان يدفعه المقترض من اجل الحصول على الأموال المقترضة ولمدة زمنية معينة متفق عليها.

التعريف الثاني:

سعر الفائدة هو الثمن الذي يتم به مبادلة القيمة الحالية بقيمة آجلة، ولهذا يمكن القول أن سعر الفائدة هو عائد المتحصل عليه من عملية الإقراض، أو أنه تكلفة الحصول على القروض.(عابد، 2025، صفحة 137)

التعريف الثالث:

يمثل سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية. فهو إذا يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي (سعر الائتمان).(الباقي ك.، 2017-2018، صفحة 12)

3-2-أنواع أسعار الفائدة:

نظرا لارتباط سعر الفائدة بمختلف المعاملات المالية تعددت أنواعه حيث تطلب تسمية كل نوع حسب تلك العملية حيث نجد:

الفرع الأول: أسعار الفائدة حسب نوع السوق

تنقسم أسعار حسب نوع السوق الى:

أولا: سعر الفائدة في سوق النقد

يقصد بسوق النقد السوق الذي يتكون من المؤسسات المالية المتخصصة مثل بيوت السمسرة والبنوك التجارية وما يماثلها، والتي تتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل، والأوراق المالية في هذا السوق لا يتجاوز تاريخ استحقاقها

تسعة أشهر أو سنة على الأكثر. وأسعار الفائدة في هذا السوق هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول في السوق النقدي.

وأنواع المعدلات المتواجدة على مستوى هذه السوق هي:

المعدلات اليومية.

المعدل المتوسط المرجح.

المعدل المتوسط الشهري.

معدل السبعة أيام.

معدل نداء العرض.

ثانيا: أسعار فائدة السوق المالي

وهي أسعار فائدة طويلة الأجل وتكون بين 2 و10 سنوات، مثل أسعار فائدة السندات، أسعار الفائدة التي تصدر على أساسها سندات الخزينة القابلة للتداول متوسطة الأجل.

ثالثا: سعر الفائدة في البنك المركزي

إن البنك المركزي، في الواقع، أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقته بالحكومة وطيدة، حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية، وهو أيضا على صلة وثيقة بالبنوك التجارية، إذ يقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها. كما بعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقد، وتضمن بشتى الوسائل سلامة اسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، ويكاد لا يخلو بلد من البلدان المستقلة اليوم من بنك مركزي، يتوفر على الرقابة على عرض النقود وتنظيم الأحوال الائتمانية فيه. وأسعار الفائدة في البنك المركزي هي المعدلات التي على اساسها يقرض المصرف المركزي مؤسسات الإقراض.

الفرع الثاني: أسعار فائدة دائنة وأسعار فائدة مدينة

يعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تحديد اسعار الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة، وتعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار أي بمثابة العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة.

بينما تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقتراضه الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال من ذوي الأموال الفائضة (المدخرين) وكذلك على سعر إعادة الخصم للبنك المركزي.

كما توجد أنواع أخرى مثل:

معدل الفائدة البسيط: هو المعدل المحسوب على اساس المبلغ المقترض أو المودع سواء حصل المقرض او المودع على فوائد بصورة دورية أو تركها ليحصل عليها في نهاية المدة بحيث تضاف الفائدة إلى الأصل عند تسديد

المبلغ.

وعليه يبقى المبلغ الذي تحسب عليه الفائدة ثابت طوال مدة القرض أو الايداع.

معدل الفائدة المركب: تضاف الفائدة في آخر كل فترة من فترات القرض إلى أصل المبلغ الذي أنتجها وتعامل معاملة المبلغ الاجمالي من حيث انتاجها للفوائد عن الفترات اللاحقة.

معدل الفائدة المخصوم: وهو معدل الفائدة الذي تخصم فائدته بشكل مسبق عند الاقتراض كما تفعل البنوك التجارية.(بشير، 2020-2021، الصفحات 12-13-14)

3-3-العوامل المؤثرة على سعر الفائدة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدل الفائدة ويمكن أن نلخصها فيما يلي :(سوفية، 2016_2017، صفحة 07،08)

-التضخم: هو من العوامل التي تؤثر على معدل الفائدة، وهذه العملية المرتبطة برؤية البنك المركزي للوضع الاقتصادي بصفة عامة، ففي حالة إفراط في الإصدار النقدي هذا ما يؤدي إلى التضخم الناتج عن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وهذا ما يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية، فيتدخل البنك المركزي عن طريق نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجاري بهدف تخفيض نسبة القروض الممنوحة الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنه الحد من الاستثمارات بهدف التخفيض من التضخم.

-السياسة النقدية: كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الوسائل التي تكون في حوزة السلطات العامة لمراقبة عملية إصدار النقود واستعمالها من طرف الوحدات الإقتصادية حسب الصالح العام المحدد فيهدف السياسة الكلية .

يستطيع البنك المركزي من خلالها تأثير مباشرة على مستوى عرض النقد وكذا على مستوى الاموال الحرة القابلة للإقراض وبالتالي على مستوى معدلات الفائدة.

- التغير في عرض النقد: التغير في عرض النقد هو احد المؤثرات المباشرة على معدلات الفائدة فكلما كانت المبالغ الحرة قابلة للإراض في البنوك كبيرة كلما كان التوجيه نحو تخفيض معدلات الفائدة وهذا لتشجيع الائتمان الاستثماري خاصة في ظل وجود بيئة استثمار جيدة، والعكس صحيح .

أما بالنسبة لتغير عرض النقد على نسبة التضخم فإن ذلك يؤدي إلى التغير في مستوى العام للأسعار الذي يوافقه عادة تغير في معدلات الفائدة .

-مستويات معدل الفائدة في الخارج: إن الإختلاف الواضح في معدلات الفائدة بين الدول يؤدي إلى حركة الأموال من سوق على أخر حيث ان معدلات الفائدة هو الدافع لكل حركات رؤوس الأموال فمعدل الفائدة المرتفع

يشجع على الاحتفاظ بالعملة الوطنية وكذا على دخول رؤوس الأموال مما يؤثر على عرض النقد وهذا بزيادة الاموال الحرة القابلة للإقراض. والعكس في حالة معدلات الفائدة المنخفضة.

-التغير في مستوى الادخار والاستثمار: يؤثر كل من الاستثمار والادخار على معدلات الفائدة السائدة في السوق، فعندما يكون الادخار (العرض النقدي) أكبر من الاستثمار (الطلب على النقود) في الظروف الطبيعية هذا يؤدي انخفاض معدلات الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار وكذا تحقيق النمو الاقتصادي. أما عندما يكون الاستثمار أكبر من الادخار فهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وهذا للحد من الاستثمار لتجنب التضخم.

-مستوى النشاط الاقتصادي: إن النمو الاقتصادي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي يتطلب تمويلا اضافيا وبالتالي زيادة الطلب على وحدات الفائض أو المدخرات مما يؤثر في النهاية على معدل الفائدة.

4-التضخم:

4-1-تعريف التضخم:

التعريف الأول: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

التعريف الثاني: كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".(القادر، 2010-2011، صفحة 55)

التعريف الثالث: التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، أي هو فائض النقد عن فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة.(لشهب، 2024، صفحة 12)

4-2-أنواع التضخم:

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما جعل الاقتصاديون يبحثون في هذه الظاهرة على أنواعها المختلفة مما أدى إلى تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة نذكرها فيما يلي:

أولا: معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان :

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار وتتمثل هذه الاتجاهات في:

- **التضخم الطليق (المكشوف)**:يتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام للدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه

الارتفاعات، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية .

- **التضخم المكبوت (المقيد)**: يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية بمنع المستوى العام للأسعار من الارتفاع بمعدلات كبيرة من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير ، أي فرض حد أقصى للسعر.
- **التضخم الكامن (الخفي)**: ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثل تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

ثانيا: معيار حدة التضخم:

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- **التضخم الزاحف**: يسمى أيضا المعتدل، حيث يكون الارتفاع في الأسعار بطيء وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلا ويمكن السيطرة عليه وفي بعض الأوقات تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار.
- **التضخم العنيف**:كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخما زاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف.
- **التضخم الجامح**: بعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا الارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومستمرة بحيث ينجم عنها آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، فهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا ويؤدي في غالب الأحيان إلى الفقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها، فتنخفض قيمة النقود حيث تصبح تافهة جدا وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية.

ثالثا: معيار مصدر التضخم:

يندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:

- **تضخم الطلب**: يحدث هذا التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي، أي أن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج التغطية فائض

الطلب، مما ينعكس ذلك في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى زيادة احد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي.

- **تضخم التكاليف**: يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي للسلع و الخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار ومستلزمات الإنتاج، مما يترتب على ذلك في النهاية إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
- **تضخم مستورد**: يقصد به انتقال العدوى التضخمية من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج، أي ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات، أي يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في اعتمادها الكبير على السلع المستوردة.(لشهب، 2024، الصفحات 12-13-14-15)

الجدول رقم (02-01): أنواع التضخم

معيار التصنيف	نوع التضخم	الوصف والخصائص الرئيسية
معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان	التضخم الطليق (المكشوف)	إرتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات بحرية دون تدخل حكومي للحد من الارتفاعات. الأسعار ترتفع لتحقيق التوازن بين العرض والطلب دون قيود.
	التضخم المكبوت (المقيد)	تدخل السلطات الحكومية لمنع ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة على التسعير (فرض حد أقصى للسعر) .
	التضخم الكامن (الخفي)	زيادة في الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مثل تحديد كمية السلع المتاحة لكل فرد.
		ارتفاع بطيء في الأسعار خلال فترات

معيار حدة التضخم	التضخم الزاحف (المعتدل)	زمنية مختلفة، يكون الطلب الكلي معتدلاً وقابلاً للسيطرة. قد تسعى الدولة لتحقيقه لتحفيز الاستثمار.
	التضخم العنيف	ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار. يعتبر استمرار التضخم الزاحف لفترة طويلة (مثال: تجاوز 5% لأربع سنوات متتالية) مؤشراً عليه.
	التضخم الجامح	أخطر أنواع التضخم، يتميز بارتفاع سريع ومستمر في الأسعار يؤدي إلى آثار اقتصادية كبيرة وصعوبة السيطرة عليه. يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة وانهيار النظام النقدي.
معيار مصدر التضخم	تضخم الطلب	يحدث بسبب زيادة مستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. قد ينتج عن زيادة أحد مكونات الطلب الكلي أو الإفراط في الإصدار النقدي.
	تضخم التكاليف	يحدث بسبب نقص العرض الكلي للسلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج (ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج)، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
	تضخم مستورد	انتقال التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج (ارتفاع الأسعار نتيجة استيراد التضخم العالمي). يظهر بشكل خاص في الاقتصادات النامية التي تعتمد على الواردات.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مرجع(لشهب، 2024، الصفحات 12-13-14-15)

4-3-الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة التضخم:

يعتبر التضخم أحد المشاكل الرئيسية التي تصاحب اقتصاديات الدول بمختلف مستويات النمو، كون أن أثاره تتعدى خاصيته النقدية، حيث تلقي بضلالها على مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى سلوك الأفراد وشرائح المجتمع، ويمكن أن تلخص آثار الظاهرة فيما يلي:

4-3-1-أثار التضخم على الاقتصاد:

أولا: الأثر على توزيع الدخول الحقيقية: يتركز الاهتمام خلال فترات التضخم أكثر حول الدخل الحقيقي للأفراد والمجموعات حيث إن استمرار الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وعليه يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها مقابل ذلك.

- **أثر التضخم على توزيع الدخول النقدية الثابتة** :هي أكثر الفئات تضررا من الظاهرة التضخمية، جراء انخفاض دخلها الحقيقي تتناسب عكسيا مع الارتفاع في الأسعار. وتتضمن العمال الثابتة أجورهم النقدية (الموظفين)، أصحاب المعاشات (المتقاعدين)، ذوي الإعانات الاجتماعية، بالإضافة لأصحاب الإيجارات الثابتة بموجب القانون (من كراء الأراضي والعقارات السكنية والتجارية)، وغيرها من الذين لم تتغير مداخيلهم النقدية بعد ارتفاع الأسعار وأصحاب السندات الذين تتحدد عوائدهم بموجب عقود طويلة الأجل.
- **أثر التضخم على أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة:** تمتاز هذه الفئة بإمكانية زيادة دخولها النقدية ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار، حيث يكون الضرر أقل نسبيا من الفتات الأولى، وتتكون من أصحاب المرتبات والأجور من موظفين لدى الدولة الذين يملكون نقابات قوية تضمن لهم تعويض تسبيا جزء من قدرتهم الشرائية المفقودة.
- **أثر التضخم على أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة:** تشمل هذه الفئة طبقة العمال في الدول الصناعية المتقدمة المنطوية تحت لواء نقابات قوية، استطاعت السنوات الأخيرة من رفع الأجور النقدية بنفس زيادة مستوى الأسعار، بحيث حافظت على دخولها الحقيقية وعلى قدرتها الشرائية ثابتة، وعليه لا تتأثر هذه الفئات جراء تضخم الأسعار.
- **أثر التضخم على فئة الدخول النقدية المتغيرة:** ونقصد الفئة التي تزداد دخلها النقدي بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في الأسعار، وبالتالي تستفيد من ظروف التضخم، بزيادة دخلهم النقدي الحقيقي وقدرتهم الشرائية، وتقصد هنا بالدرجة الأولى التجار ورجال الأعمال، وأصحاب المشاريع الصناعية الذين

يتحكمون في ايراداتهم النقدية الصافية خلال فترات التضخم، بالإضافة لأصحاب المهن الحرة (كالأطباء والمقاولين ...)، وغيرها من الفئات التي يمكن بها تعويض الزيادة في الأسعار بزيادة أكبر في الدخل النقدي، إلا أنه وبحكم أن الزيادة في الأسعار تكون متفاوتة ما بين السلع والخدمات وما بين القطاعات ،فإن هذا التعويض والاستفادة تكون حسب نوعية النشاط.

ثانيا: أثر التضخم على قيمة العملة النقدية: تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة للادخار مع استمرار الفترات التضخمية، حيث يزيد الميل للاستهلاك وللادخار العيني على حساب الادخار النقدي، حيث في ظل تزايد ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود تضعف ثقة الأفراد في العملة، وميلهم لاستبدالها، وكلما استمرت قيمة النقود في التدهور فقدت وظيفتها كمستودع للقيمة، ويزيد التفضيل السلعي على النقدي، وخاصة العقارات، الأراضي، الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، وتستبدل العملة أيضا بعملات أجنبية أخرى..... الخ.

ثالثا: أثر التضخم على اطراف الدين والعلاقات بين الشركاء الاقتصاديين: في الغالب يتضرر الدائنون من تضخم الأسعار، لأن القيمة الحقيقية لأموالهم تنخفض، الصالح المدينون، ومنه يتم نوع من إعادة توزيع الثروة من المقرضين إلى المقترضين، وعليه تكون فئة الطرف الأخير المستفيدة من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون قروضهم بقيمته الإسمية والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

رابعا: أثر التضخم في حركة الملكيات والثروات بين الأفراد: يتوجه الأفراد الذين انخفضت مداخيلهم النقدية الحقيقية نتيجة تضخم الأسعار، إلى بيع ممتلكاتهم وأصولهم الحقيقية وثرواتهم من أراضي وعقارات سكنية ... إلخ. وذلك للمحافظة على المستوى المعتاد من الاستهلاك، وما يشجع أكثر على البيع هو ارتفاع القيم النقدية لهذه الأصول، والحاجة الكبيرة لأصحاب الأرصدة النقدية الكبيرة للتخلص من العملة، نتيجة فقدان الثقة فيها، وعليه فإن التضخم بعيد تحويل الملكيات والأصول الحقيقية بشكل قد يكون عشوائيا من الفئات تضررت إلى التي تزايدت دخولهم الحقيقية، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الثروات بين الفئتين، ويخلق حالة من التذمر والطبقية الاجتماعية.

خامسا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يتسبب التضخم في خلق عجز في ميزان المدفوعات، وفي ظل تزايد الطلب يقابله عدم كفاية في الإنتاج المحلي يزيد الميل الحدي للاستيراد، وبدعم ذلك أكثر اتجاه الأفراد نحو استهلاك السلع الأجنبية ذات الأسعار الأقل مقارنة مع السوق المحلي، ومن جهة أخرى فإن التضخم يساعد في

رفع تكاليف سلع التصدير، مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية، وارتفاع أسعار الصادرات هذا يؤدي حتما إلى تدني حجم الصادرات.

سادسا: أثر التضخم على التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية: تساعد الظروف التضخمية على توفير مناخ غير مشجع للاستثمار عموما، مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي. وتؤدي هذه الظروف إلى تأخير قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية، ويصاحب ذلك توجيه القسم الأكبر من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تساهم في التنمية.

4-3-2-الآثار الاجتماعية للتضخم:

رغم أننا نسلم أن جذور ظاهرة التضخم اقتصادية، إلا أن آثارها تتعدى إلى الجانب الاجتماعي، إذ يلحق بها ظلم بأصحاب الدخول الثابتة (ذوي الرواتب : المعاشات)، وحملة السندات .... الخ. الذين تتخلف دخولهم النقدية عن مسايرة حركة تساعد الأسعار، في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة، كما أوضحنا سابقا، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ويخلق موجة من التوتر، والتذمر الاجتماعي، يؤدي حتما نوع من التمايز والطبقية في المجتمع، تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية.

- يلجأ الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة، في ظل انتشار الفساد الإداري واشتداد وطأة التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية، إلى أساليب غير قانونية لتعويض التدهور في أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وعليه يمكن أن تكون ظروف الظاهرة محفزة لتفتي الرشوة على غرار غيرها من الأمور الإدارية غير المشروعة، والتي تساهم في انتشار نمط سلوكي غير سليم في المجتمع يؤثر على نوعية المشاريع والصفقات المنجزة؛
- هجرة الكفاءات والأيدي العاملة، في ظل تأكل الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من الطبقة المتوسطة، جراء ارتفاعات الأسعار المستمرة، وعدم كفاية الأجور وتزايد البطالة، يبحث الكثير منهم، خاصة أصحاب المستويات الدراسية والكفاءات، عن الهجرة إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الطاقات البشرية ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات؛
- تتغير الأنماط السلوكية وبعض القيم للمجتمع في ظل التضخم، مثل انتشار السلوك الاستهلاكي الترفي لبعض الفئات المستفيدة، وتمايز طبقي بين العائلات، وتضيع القيمة الاجتماعية للعمل المنتج.

وكحوصلة يمكن أن تميز أهمية الظاهرة التضخمية من خلال حجم آثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، الا أنه تجسمها في الحقيقة يعتمد بالضرورة على حدة ارتفاع الأسعار واستمراره، ومدى توقع حصوله، وتبقى إعادة توزيع الثروة من أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة، الا أن هذا يعتمد على مقاييس تخص مدى احترام القوانين ومدى تطبيقها ومستويات العدالة بين مكونات المجتمع.(هتهات، 2020-2021، الصفحات 14-15-16-17-18-19)

خلاصة الفصل:

تعد البنوك التجارية من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تسهم في تحقيق النمو والاستقرار المالي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، مثل الإقراض، قبول الودائع، وإدارة المعاملات المالية. وعلى الرغم من دورها المحوري، فإن هذه المؤسسات تواجه تحديات ناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية، التضخم، تغيرات سعر الفائدة، وسعر الصرف، والتي تؤثر على قرارات المستهلكين والمستثمرين، مما يجعل استمراريتها مرتبطة بقدرتها على التعامل مع هذه المتغيرات وتأثيراتها.

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد:

شهد النظام المصرفي الجزائري تحولات كبيرة بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. وقد كان لقانون النقد والقرض دور محوري في تنظيم هذا القطاع وتعزيز كفاءته، حيث ساهم في إعادة هيكلة البنوك وتعزيز استقلاليتها، مما سمح لها بالاضطلاع بدور أكثر فاعلية في دعم الاقتصاد الوطني.

إلى جانب ذلك، فإن التقلبات الاقتصادية تمثل عاملاً رئيسيًا يؤثر على أداء البنوك التجارية، حيث تؤثر التغيرات في سعر الصرف، سعر الفائدة، ومعدلات التضخم على مستوى السيولة المصرفية، حجم الإقراض، والاستقرار المالي بشكل عام. إن التحليل القياسي لهذه العلاقة يتيح فهم مدى تأثر البنوك بهذه المتغيرات وقدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية المختلفة، مما يساعد على وضع استراتيجيات مالية أكثر كفاءة لضمان استقرار القطاع المصرفي ودعمه للنمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990-2023

لقد شهد النظام المصرفي، منذ الاستقلال، العديد من التغييرات التي أثرت على آلياته وطرقها وطرق إدارتها، بسبب التطور الذي عرفه العالم ككل في سياق الاتجاه نحو اقتصاد السوق، فكانت هناك عدة قوانين لجأت اليها السلطات النقدية في الجزائر لتيسير الكيان المصرفي في الجزائر و من أهم هذه الأوامر و القوانين نجد قانون النقد و القرض10/90.

1-اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90:

تزامن صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 بحالة مزرية للاقتصاد الوطني، الذي كانت تديره حكومة السيد "مولود حمروش" التي تواجدت في ظروف صعبة للغاية، من حيث:

-التجربة الديمقراطية الحديثة التي لم يمر عليها سوى سنة واحدة.

-انهيار العملة الوطنية.

-تدهور كبير في أسعار المحروقات على الصعيد العالمي.

-تزايد عبء المديونية وخدمة الدين.

و لقد صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، و الاصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيها منذ 1988/10/12. و يعتبر مقارنة بكل الاصلاحات التي سبقته منسجما و متماسكا، لأنه صدر مرة واحدة في وثيقة واحدة، و التي جاءت لإرساء القواعد التنظيمية و التسييرية للمصارف و المؤسسات المالية بما يتماشى و النظام الاقتصادي الجديد (أليات اقتصاد السوق).(ساحة، 2019/2018، صفحة 28)

1-1-مبادئ قانون النقد و القرض 10/90:

من بين المبادئ التي تضمنها قانون النقد و القرض مايلي:

1-1-1-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

وذلك يعني أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في اطار الخطة، بل أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وذلك انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها.(البشير، 2024، الصفحات 334-335)

1-1-2-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة في السابق تلجأ الى تمويل نفقاتها باللجوء الى عملية القرض، أي اللجوء الى الموارد المتأتية عن طريق الاصدار، فوضع القانون حدا لحرية الخزينة في الاقتراض من البنك المركزي بفصل الدائرتين النقدية و المالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض الشروط.(ماطي، 2016-2017، الصفحات 176-177)

1-1-3-الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:

في النظام السابق كانت الخزينة تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة الى المؤسسات. وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، و تفطن قانون النقد و القرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة. وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية.

وقد سمح الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض التي جاء بها قانون النقد و القرض من بلوغ الأهداف التالية:

-تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

-استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

-أصبح توزيع القروض لا يخضع الى قواعد ادارية، و انما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛(معمر، 2011، الصفحات 66-67)

1-1-4-انشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

فبعد أن كانت السلطة النقدية موزعة أو بالأحرى مشتتة بين مستويات عديدة، بين وزارة المالية و الخزينة العمومية والبنك المركزي تم انشاء سلطة وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض.(البشير، 2024، صفحة 335)

1-1-5-وضع نظام بنكي على مستويين:

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ اقامة نظام بنكي على مستويين. بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخيرا للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام البنكي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.(محمد ز.، 2021، صفحة 30)

1-2-أهداف قانون النقد و القرض 10/90:

هدف قانون النقد و القرض10/90 الى تحقيق مايلي:

- ✓ ادخال وظائف وأنشطة على البنوك التي تدخل في اطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة النقدية، المالية والصرف وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات، مساهمات في رأس المال، اصدار السندات والاستثمارات المباشرة.
- ✓ وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المالي والبنكي عن طريق انشاء نظام يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة.(محمد ز.، 2021، صفحة 80)
- ✓ جلب المستثمر الأجنبي و تشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها "بنك الجزائر"، و منه تمهيد الارضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمارات، وانشاء سوق مالية وبالتالي فان هذا الاصلاح الجديد كان يتمثل في تواجد سلطة للضبط مستقلة و مختصة في تحقيق الاهداف.
- ✓ خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العمومية قائمة على اساس الاستقلالية التجارية و التعاقدية في ظل جو تنافسي.
- ✓ ارساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.(سمية، 2015-2016، صفحة 225)

ويمكننا حصر أهداف أخرى لقانون النقد و القرض تتمثل في:(سامية، 2022-2023، صفحة 137)

- القيام بإلغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العمومية.
- العمل على توسيع القطاع المصرفي بالسماح بفتح بنوك تجارية خاصة محلية وأجنبية.
- العمل على اعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- البحث عن ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

2-تعديلات قانون النقد و القرض:

لقد مر تطور بنك الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال الى يومنا هذا، بحيث حاول في بداياته تمويل المؤسسات الوطنية أليا عبر اصدار وطرح النقود بدون رقيب أو حسيب وهي مرحلة الاقتصاد الموجه، لكن هذه الألية لم تحقق أي نجاح للاقتصاد الوطني وانما كانت السبب في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني الى غاية نهاية الثمانينات. وقد جاء قانون النقد و القرض في بداية التسعينات كحل لضبط النزيف المفرط في النقد وبغرض الحد من تقديم التسبيقات للخزينة العمومية بدون شروط، بحيث توالت التعديلات على هذا القانون بغيت امتصاص و توجيه السيولة تارة وتمويل الخزينة العمومية تارة أخرى.(ميمي، 2017، صفحة 131)

2-1-أهم التعديلات التي دخلت على قانون النقد والقرض:

2-1-1-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

ان التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين:

_ الأول يتكون من مجلس الادارة الذي يشرف على ادارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

_ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس ادارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ الى قواعد الوظيف العمومي و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السمح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الاجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، و بزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

المادة 13 من الأمر رقم 01/01:

تلغي هذه المادة أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات و يعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات. يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.

تتم اقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية. لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

ان الغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01/01.(علي، 2005-2004، الصفحات 49-50)

2-1-2-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على مشروع الأمر الرئاسي القاضي بإعادة صياغة القانون 10/90 وتعديله بالأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/24 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، هذه التعديلات تهدف الى عدة أهداف أهمها: (سلام، 2011-2012، الصفحات 121-122)

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:

- اعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية؛
- تمويل اعادة الاعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلد؛

- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الارصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- تأمين مالي احسن للبلد؛
- اعتماد اجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات المجلس، الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والاشراف؛
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة .

-تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك و لادخار الموظفين؛

-اقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولا سيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية؛

-يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

2-1-3-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية اصلاحها للنظام المصرفي، و تعميق الرقابة و تدخل الدولة، وذلك استكمالا للإصلاحات التي تمت خلال 2003، فقد تم في 04 مارس 2004 اصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في:(زكية، 2008-2009، الصفحات 79-80)

- التنظيم رقم 04/01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب500 مليون دج، و ب10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات في النظام المصرفي.

- التنظيم رقم 04/02 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر البنك الجزائري، و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين0% و 15% كحد أقصى.
- التنظيم رقم 04/03 اصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر ب 1% من المبلغ الاجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

2-1-4-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية اصدار صكوك دون رصيد و ينص على مايلي:(رابح، 2019-2020، صفحة 202)

- وضع قوانين لمكافحة اصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين؛
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها؛
- قانون (04/08) في 2008/02/21، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.

2-1-5-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

تضمن مايلي:(رابح، 2019-2020، صفحة 202)

- الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 2009/02/17، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد؛
- الأمر رقم (03/09) الصادر في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

2-1-6- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

لم تشهد الساحة المصرفية والمالية تطور جديد بالجزائر، عدا التطورات النقدية العادية، و كذا صدور مقرر اعتيادي دوري سنوي عن بنك الجزائر، يحدد قائمتي البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الى غاية 3 يناير 2010 وفقا للمقرر رقم 01/10 ل 24 يناير 2010.

وسعيا منها في تطوير معاملات الدائرة النقدية، وبعث السبل القصوى للاستغلال السليم والاستخدام الامثل تحوزه هذه الدائرة، هرعت السلطات العامة تحت أمر رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي قام بإصدار ثلاث أوامر في هذا الصدد هي:

- الأمر 03/10 يعدل ويتمم الأمر 22/96 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج.
- الأمر رقم 05/10 يتمم القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- الأمر رقم 04/10 يعدل و يتمم الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض.(سمية، 2015-2016، صفحة 233)

2-1-7- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير أكثر اطار تنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، واصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، من اجل ارساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان أدوات الاشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في اطار ادارته للسياسة النقدية.(رابح، 2019-2020، صفحة 203)

2-1-8- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

جاء الأمر 10/17 بتعديل عميق له مدلولات وتأثيرات ونص القانون على امكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائيا و لمدة 5 سنوات. وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الألية ب:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الألية لمرافقة تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه –كأقصى تقدير– الى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

كما حدد ألية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة و بنك الجزائر عن طريق التنظيم، ان هذه التغيرات بسيطة الشكل لكنها عميقة الأثر والتي سمحت بروز التمويل غير التقليدي من خلال:

- أعفيت الخزينة من الشرط الذي يلزم بنك الجزائر يقرضها، وذلك يفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من اجمالي الايرادات العادية للدولة للسنة الماضية، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان و بشروط أكثر يسرا. وبهذا الاعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد و غير تقليدي.
- سمح التعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 تمديد المدة التي يمكن يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية على مكشوفات بالحساب الجاري من 240 يوم متتاليا الى حد أقصاه 5 سنوات.(مختار، 2023، الصفحات 285-286)

2-1-9-اصلاحات الجيل الثالث:

عرف القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 عدة اختلالات مما أدى الى صدور قانون 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي و المصرفي لمعالجتها، بالإضافة الى الظروف السياسية و الاقتصادية

و الصحية التي طالت الجزائر أدى ذلك الى القيام بعدة اصلاحات بداية بتحسين الاطار القانوني للقطاع المصرفي بما يواكب التطورات الاقتصادية.

فاذا كان هذا القانون في خلال 20 سنة عبارة عن أوامر رئاسية بداية من الامر 11/03، فان هذا القانون الجديد صدر بعد فتح نقاش و تمريره الى تزكية وألغى الامر السابق الذكر، فجاءت مرحلة جديدة تتضمن عدة اصلاحات منها النقدية والمصرفية حيث جاء هذا القانون ب 167 مادة مقسمة الى تسعة أبواب. ومن هذا المنطق سيتم تناول دوافع صدور القانون النقدي والمصرفي، ثم أهداف القانون النقدي والمصرفي.(نسيمة، 2024، صفحة 08)

2-1-9-1-دوافع القانون النقدي والمصرفي:

يمكن ابراز أهم الدوافع لتبني هذا القانون في مايلي:(مختار، 2023، الصفحات 286-287)

أولا: الدافع السياسي:

يدخل هذا التشريع الجديد ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكرر للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع، لذلك نجد أن هذا القانون جاء بعد تشاور ومناقشة البرلمان عكس القانون السابق الذي جاء بأمر رئاسي، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح على الصيرفة الاسلامية.

ثانيا: الدافع الاقتصادي:

جاء القانون في ظل رغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيد عن المحروقات من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي واصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي و المصرفي العالمي بالاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم انشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس المال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، ومن أجل مساهمة أكبر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدها الجزائر.

ثالثا: الدافع القانوني:

ان القانون رقم 09/23 جاء لمعالجة الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف، والنشاط المصرفي خاصة الصيرفة الاسلامية، من خلال اضفاء الطابع القانوني الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها مع اعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية، واسترجاع هامش استقلالية بنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة المجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصل في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في ادارة السياسة النقدية في البلاد، دون اغفال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.

2-1-9-2-أهداف القانون النقدي والمصرفي:

جاء القانون 09/23 بعدة اصلاحات شملت التعديلات التي طرأت على القوانين السابقة، مثل الأمر 11/03 والذي تم الغاءه، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والامكانيات الكبيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف:(نسيمة، 2024، الصفحات 9-10)

- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية ومواجهة التحديات التقنية التكنولوجية في الميدان المصرفي؛
- اصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف؛
- العمل على تعزيز الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛
- يهدف القانون الى زيادة الزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة؛
- ويهدف الى اضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الاسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية الى تكيف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الاسلامية.

2-1-9-3-هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة2023:

لقد جاء القانون 09/23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:(مختار، 2023، صفحة 288)

- بنك الجزائر؛
- المجلس النقدي والمصرفي؛
- اللجنة المصرفية؛
- لجنة الاستقرار الملي؛
- اللجنة الوطنية للدفع.

بالإضافة الى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في ادارتها مع وزارة المالية؛
- مركزية مخاطر المؤسسات والأسر؛
- مركزية المستحقات غير المدفوعة.

2-1-9-4-مضمون قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يعتبر القانون 09/23 بمثابة تواصل لعملية الاصلاحات المصرفية والنقدية الجزائرية منذ سنة 1990، ويمكن توضيح مضمون قانون المصرفي من خلال النقاط التالية(مختار، 2023، صفحة 288):

أ) **تغيير اسم القانون**:

لم يعد القانون 09/23 يحمل اسم قانون النقد والقرض كالقوانين السابقة، قانون 10/90 أو الأمر 11/03، فجاء القانون الجديد بتسمية جديدة القانون النقدي والمصرفي، وهو الأفضل في نظر الخبراء لأنه أكثر دلالة.(نسيمة، 2024، صفحة 11)

ب) تعزيز استقلالية البنك الجزائر وحوكمته:

تضمن القانون 09/23 فكرة تعزيز حوكمة بنك الجزائر، والذي يعزز استقلالية بنك الجزائر بإعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات، مثلما تضمنه القانون 10/90، وحددت المادة 22 من القانون الجديد تشكيلة مجلس الادارة و تتكون من:

- المحافظ رئيسا؛
- نواب المحافظ؛

- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

وسع القانون النقدي والمصرفي من مهام بنك الجزائر بحيث اضافة الى مهامه الاصلية ودوره الهام في السياسة النقدية والاشراف المصرفي، يعمل البنك على المحافظة على الاستقرار المالي والمساهمة في ميزان المدفوعات، والحث على استعمال وتطوير وسائل الدفع.

ولقد تم تعزيز مهام بنك الجزائر من خلال العمليات التالية:

- العمليات على الذهب وتسيير احتياطيات الصرف؛
- عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الاسلامية؛
- منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزا للأليات حفاظا على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية؛
- عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع الى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر الى الخزينة العمومية في حدود 10% من الايرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة؛
- عمليات الاستثمار وعمليات أخرى.(نسيمة، 2024، الصفحات 11-12)

ج)توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي:

يخول القانون الى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية اذ يوسع صلاحياته الى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم الصلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي:

- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية؛
- اعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها؛
- بالإضافة الى المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع؛
- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، اضافة الى مزودي خدمات الدفع؛

- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفيات ابرائه؛
- شروط اعتماد وانشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كيفيات ابرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

د)تعزيز الصفقة القانونية للصيرفة الاسلامية:

على الرغم من النظام رقم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الاسلامية منذ الاستقلال والذي ألغي بنص النظام رقم 03/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها، حيث تبني مصطلح الصيرفة الاسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الاسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الاسلامية، بالإضافة الى تقيد هذه المنتجات الصيرفة الاسلامية في المرابحة والمشاركة والمضاربة الاجارة السلم، حسابات الودائع في حسابات الاستثمار.

اهتم القانون 09/23 بالصيرفة الاسلامية التي كانت محل اهتمام المواطنين فقام بتحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كما يلي "تعتبر في مفهوم هذا القانون عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الاسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الاسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية".(نسيمة، 2024، صفحة ص13)

هـ)توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية:

يكلف بنك الجزائر اللجنة المصرفية بالإشراف والمراقبة الادارية على البنوك والمؤسسات المالية، في حالة أي اخلال بالتزام أو عمل يعارض أحكام هذا القانون وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر، كسوء التسيير أو مخاطر القرض.

كما يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، ويمكن لهذه الأخيرة اختيار الشخص المناسب لذلك.(نسيمة، 2024، الصفحات 13-14)

و)استحداث لجنة الاستقرار المالي:

جاء القانون 09/23 بعدة اصلاحات وأهمها استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية الكلية وادارة الأزمات، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية الى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي ومعالجته للازمات التي تلحق النظام المالي، فهذه اللجنة تسعى أي الصمود والمواجهة لأي مشكل أو أزمة تواجهه. ولقد حدد مهامها في الحالتين:

أولا: المهام الخاصة بالمراقبة الاحترازية الكلية: مهام وقائية

- تحديد وتقييم المخاطر التي يتحمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع انتاج ونشر المعلومات والاحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛
- اصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- اليهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من أثارها؛
- وضع الاجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها، وضمان تناسقها ومتابعتها.

ثانيا: المهام المخولة في حالة حدوث أزمة مالية: مهام ردعية

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- وضع استراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزنامة للإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الاجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.(نسيمة، 2024، صفحة 14)

ز)انشاء اللجنة الوطنية للدفع:

جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 30% حسب كثير من الخبراء براهيمي (2017)، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي :

- متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين؛
- مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية؛
- مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر؛
- متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية؛
- إعداد مشروع تحبين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية.(مختار، 2023، صفحة 291)

ج)رقمنة القطاع النقدي والمصرفي:

أكد القانون 23-09 على ضرورة الاعتماد على الوسائل التكنولوجية مواكبة بالتطورات التكنولوجية المالية، فوسع من اختصاصات بنك الجزائر بإعطائه صلاحية دارة وتطوير ومراقبة رقمنة المدفوعات وهي عملية حديثة تعمل على ادخال شكل رقمي الى العملة النقدية، تتمثل في الدينار الرقمي، كما طور من وسائل الدفع لتشمل وسيلة جديدة في البيئة المصرفية الجزائرية متمثلة في العملة الالكترونية كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع بما يتلاءم والبيئة النقدية والمصرفية العالمية التي مفادها تعزيز الشمول المالي.(نسيمة، 2024، صفحة 15)

3-اثر إصلاحات قانون النقد والقرض على البنوك والمؤسسات المالية:

أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء هيئات مالية إما في شكل بنوك تجارية أو في شكل مؤسسات مالية.

3-1-البنوك التجارية:

حسب المادة 70 من القانون رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 الى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية. وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع؛
- منح القروض؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإدارتها.(محمد ز.، 2021، صفحة 89)

3-2-المؤسسات المالية:

بالمقابل، وحسب المادة 71 من نفس القانون، المؤسسات المالية هي تلك المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن. ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.(محمد ز.، 2021، صفحة 90)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التقلبات الإقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية:

هذه المرحلة سنقوم بدراسة أثر بعض مؤشرات التقلبات الإقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية وعلى هذا الأساس تم الارتكاز بعض المتغيرات خلال الفترة (2000-2023) والمستخرجة من موقع البنك الدولي على العناصر التالية:

1- تعريف وترميز متغيرات الدراسة:

- سعر الصرف: هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، ونرمز له بالرمز **(TCH)**

- التضخم: الزيادة في النقود عن الحد الواجب لها بالنسبة إلى السلع والخدمات في بلد من البلدان،ونرمز له بالرمز **(INF)**

- معدل الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويقال أيضا أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة ونرمز له بالرمز **(INT)**

- ربحية البنوك التجارية (متغير العائد على الأصول) : هي عبارة عن مؤشر الربح منسوبا الى بعض مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، كما تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وأنها تمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقرضين والعاملين،ونرمز له بالرمز**(ROA)**

2– دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة: في هذه المرحلة سنقوم بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2023) تمهيدا للدراسة القياسية ، وعلى هذا الأساس نجد :

– متغير سعر الصرف: من خلال النتائج المدرجة في الجدول أدناه رقم (03-02) والشكل رقم (03-03)، نلاحظ أن الرسم البياني يشير إلى تطور لقيمة الدينار الجزائري (TCH) خلال الفترة 2000–2023. فقد ظلّ سعر الصرف مستقراً نسبياً عند حوالى 75–80 خلال الأعوام 2000–2008، ثم بدأ في الارتفاع التدريجيّ إلى نحو 82 بحلول 2013. ومن ذلك الحين، شهد الدينار مرحلة تراجع حادّ، حيث قفز سعر الصرف إلى حوالى 100 عام 2015، واستمرّ في الارتفاع السريع حتى بلغ نحو 135 في 2023. ويمكن تفسير هذا التدهور بضعف أسعار النفط المصدَّرة، وزيادة الإنفاق الحكومي، كما يمكن تبرير ذلك عن طريق السياسة النقدية المنتهجة من طرف الحكومة التي دفعت البنك المركزي إلى تخفيض قيمة الدينار لتعويض العجز في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (03–02) : تطور متغير سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)

السنوات	TCH
2000	75,2597917
2001	77,2150208
2002	79,6819
2003	77,394975
2004	72,06065
2005	73,2763083
2006	72,6466167
2007	69,2924

2008	64,5828
2009	72,6474167
2010	74,3859833
2011	72,9378833
2012	77,5359667
2013	79,3684
2014	80,5790167
2015	100,691433
2016	109,443067
2017	110,973017
2018	116,593792
2019	122,9245494
2020	130,2753261
2021	133,541658
2022	134,6921715
2023	135,9709714

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/

الشكل رقم(03-03) : تطور متغير سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

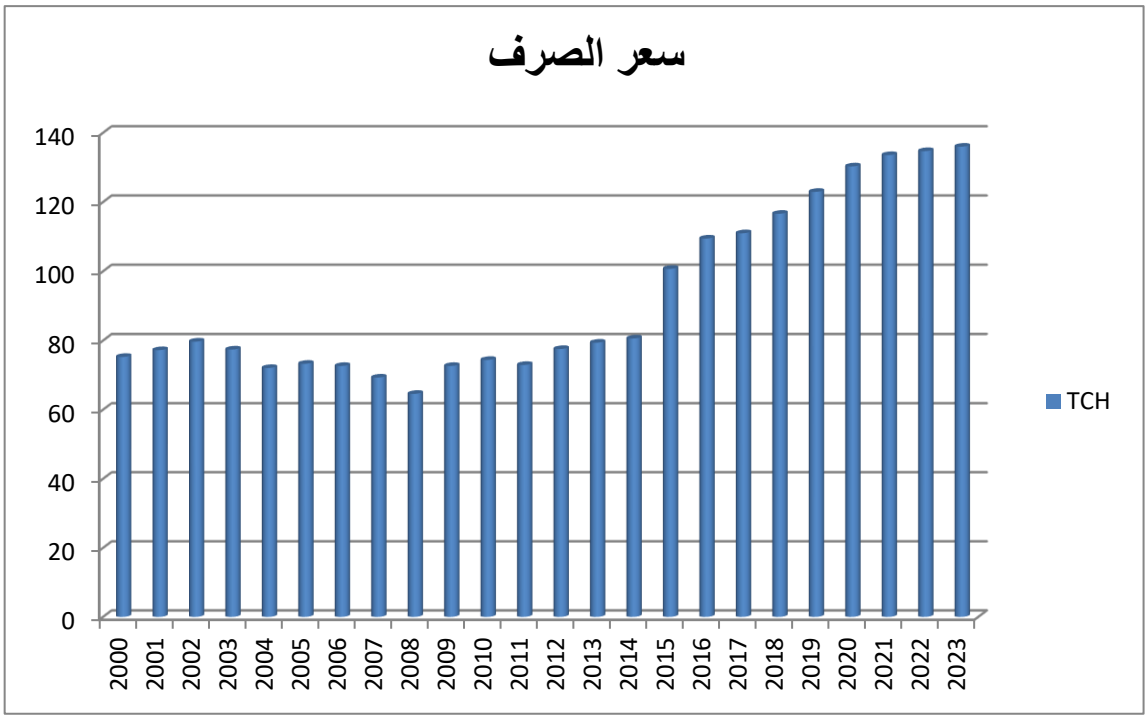

- التضخم: من خلال النتائج المدرجة في الجدول أدناه رقم (03-03) والشكل رقم (03-04) ، نلاحظ أنه يظهر تقلبات ملحوظة في مؤشر التضخم (INF) على مدى السنوات. من عام 2000 إلى 2012، شهد المؤشر ارتفاعات ملحوظة، حيث بلغ ذروته في عام 2012 عند حوالي 9 بالمئة . بعد ذلك، انخفضت القيم بشكل ملحوظ، واستقرت بين 3.5 و5 بالمئة حتى عام 2023. هذه الاتجاهات تشير إلى جهود الحكومة لضبط التضخم بعد فترة من الارتفاعات الحادة، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (03-03) : تطور متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	INF
2000	0,339163189
2001	4,225988349

2002	1,418301923
2003	4,268953958
2004	3,961800303
2005	1,382446567
2006	2,311499185
2007	3,678995747
2008	4,85859063
2009	5,737060361
2010	3,911061955
2011	4,524211505
2012	8,891450911
2013	3,25423911
2014	2,916926921
2015	4,784447007
2016	6,397694803
2017	5,59111591
2018	4,269990205
2019	4,038102028

2020	4,23278302
2021	4,233140634
2022	4,38129004
2023	4,387202465

المصدر : المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/

الشكل رقم (03-04) : تطور متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

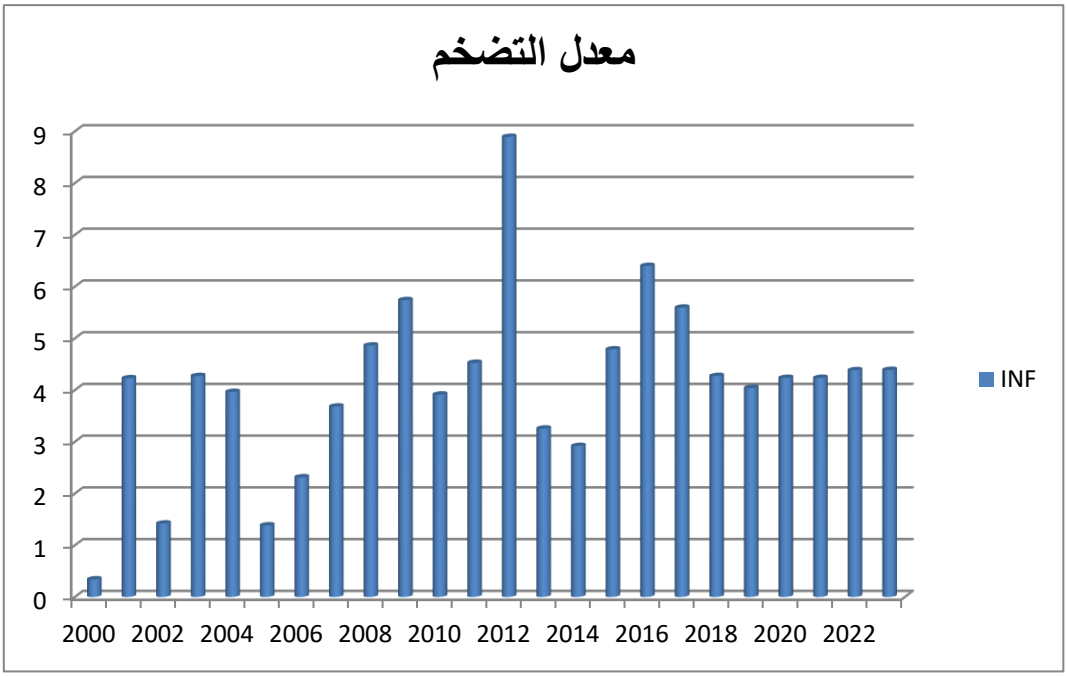

– معدل الفائدة: من خلال النتائج المدرجة في الجدول أدناه رقم (03-04) والشكل رقم (03-05) ، نلاحظ أن الرسم البياني يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. شهد المعدل تقلبات

ملحوظة، حيث بلغ أعلى مستوى له حوالي 20% في عام 2009، تبعه انخفاض حاد. كما شهدت الفترة من 2000 إلى 2003 معدلات فائدة إيجابية تراوحت بين 5- 10%. ثم دخل المعدل في فترة من التذبذب السلبي بين 2004-2008. بعد الارتفاع الحاد في 2009، عاد المعدل للانخفاض تدريجياً مع بعض الارتفاعات المؤقتة، خاصة في 2015 حيث وصل إلى حوالي 15%. في السنوات الأخيرة (2020- 2023)، استقر المعدل نسبياً عند مستويات منخفضة تقترب من 3-4%. هذه التغيرات تعكس السياسات النقدية المختلفة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري للتعامل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (03-04) : تطور متغير معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	INT
2000	-10,3302634
2001	10,01540383
2002	7,169488347
2003	-0,19713164
2004	-3,78061668
2005	-6,99750526
2006	-2,306563
2007	1,510122613
2008	-6,33703301
2009	21,56347301

2010	-6,98891285
2011	-8,65339168
2012	0,503353284
2013	8,103000234
2014	8,326098128
2015	15,45319615
2016	6,352995838
2017	3,15336933
2018	0,412802622
2019	1,94588873
2020	2,592002
2021	2,20129664
2022	1,939812866
2023	2,05228363

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/

الشكل رقم (03-05) : تطور متغير معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

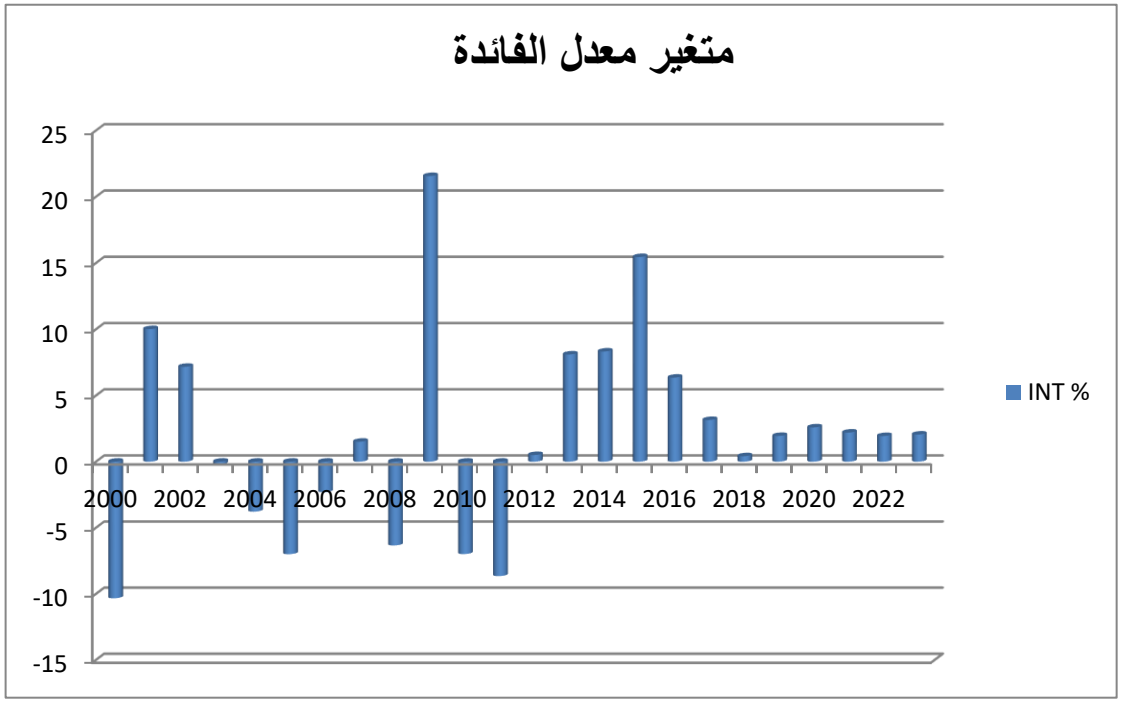

- ربحية البنوك التجارية (متغير العائد على الأصول) : من خلال النتائج المدرجة في الجدول أدناه رقم (03-05) والشكل رقم (03-06) ، نلاحظ أن متغير العائد على الأصول (ROA) شهد تقلبات حادة خلال أوائل الألفية، حيث ارتفع من 20% في عام 2000 إلى ذروة 34% عام 2003، ثم تراجع بسرعة بعد الأزمة المالية العالمية إلى نحو 17- 18% بين 2008 و2012. منذ منتصف العقد الثاني (2013) بدأ المعدل في التعافي والتدرج صعوداً بشكل مستقر، متجاوزاً 20% عام 2017 ووصولاً إلى 24% عام 2022 قبل أن ينخفض قليلاً إلى 21% في 2023. يعكس هذا النمط تأثير الصدمات الاقتصادية الكبرى في العقد الأول، يليه فترة استقرار ونمو متأنٍ نتيجة تحسن الكفاءة التشغيلية والتكيف مع ظروف السوق.

الجدول رقم (03-05) : تطور متغير العائد على الأصول للبنوك التجارية خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	ROA
2000	20,11
2001	16,13

2002	27,41
2003	34,03
2004	22,19
2005	19,41
2006	20,68
2007	21,66
2008	19,03
2009	20,58
2010	16,34
2011	16,81
2012	16,94
2013	17,2
2014	18,4
2015	16,57
2016	17,52
2017	18,56
2018	19,15
2019	19,31

2020	20,03
2021	21,44
2022	24,31
2023	21,88

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/

الشكل رقم (03-06) : تطور متغير معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2000-2023)

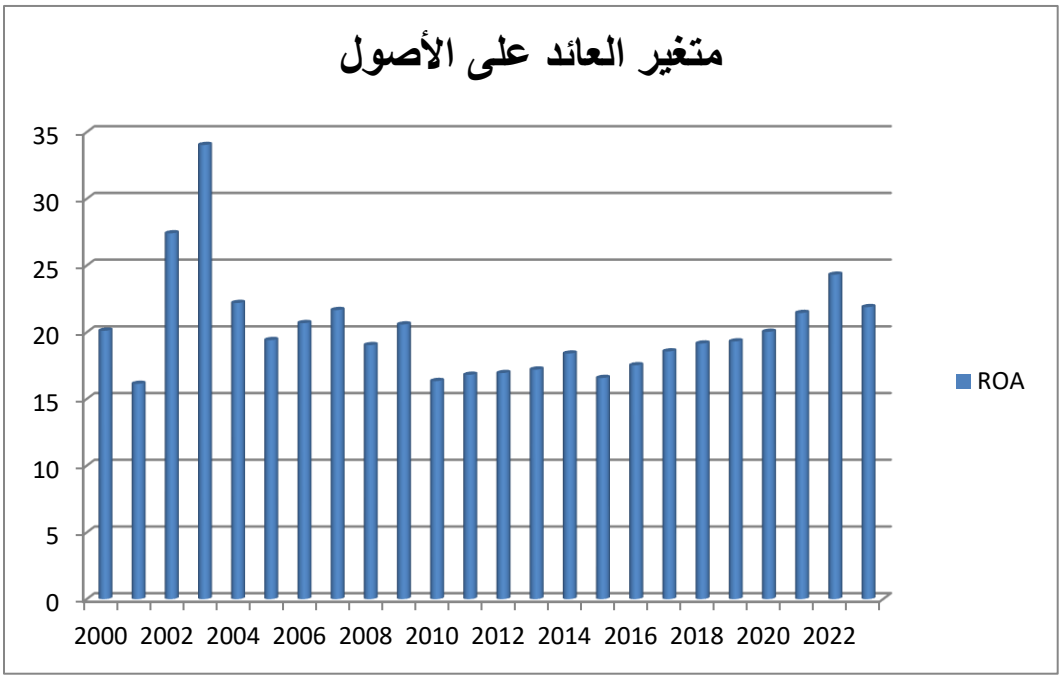

3 – الدراسة القياسية :هذه المرحلة سنقوم بدراسة قياسية أثر بعض مؤشرات التقلبات الإقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية وعلى هذا الأساس تم الارتكاز بعض المتغيرات خلال الفترة (2000-2023)، وقد تم استخدام الصيغة المعيارية (القيم المعيارية) لكل المتغيرات من أجل حذف مشكل عدم تجانس وحدات القياس،

وعلى هذا الأساس نتبع الخطوات التالية :

–دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وفي دراستنا هاته قبل القيام ببناء النموذج القياسي الذي يبين علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع سنقوم في المرحلة الأولية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل لكل سلسلة، والجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03–06): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)

المتغير	المقارنة بين الاحتمالات بالنسبة للنموذج السادس (الثابت والإتجاه العام)	درجة التكامل	رمز المتغيرات المستقرة
TCH_t	Prob= 0,011 <α =0,05	I (1)	$DTCH_t$
INF_t	Prob= 0,003<α =0,05	I (1)	$DINF_t$
INT_t	Prob= 0,005<α =0,05	I (0)	INT_t
ROA_t	Prob= 0,003<α =0,05	I (1)	$DROA_t$

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المستخرجة من موقع البنك الدولي:https://data.albankaldawli.org/وباستخدام برنامج Eviews 9

ومن خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ أنها غير متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) وفق منهجية "Johansen".

وعلى هذا الأساس نقوم في المرحلة الموالية بتقدير النموذج

4– تقدير النموذج : لتحديد أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن صياغة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي :

$$ROA_t = f(\mathrm{TCH}_t, \mathrm{INF}_t, \mathrm{tINT}_t, \varepsilon_t)$$

حيث:

ROA_t: يمثل المتغير التابع

TCH_t ,INF_t,INT_t,: تمثل المتغيرات المستقلة

ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي.

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابعقمنا باستخدام النموذج الخطي المتعدد باستخدام المتغيرات المستقرة كالتالي:

$$\mathrm{DROA}_t = B_0 + B_1 \mathrm{DTCH}_t + B_2 DINF_t + B_3 INT_t + \varepsilon_t$$

ونتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) المستخرجة من برنامج Eviews كالتالي:

الجدول رقم (03–07): نتائج التقدير

Dependent Variable: DROA
Method: Least Squares
Date: 05/05/25 Time: 16:58
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021146	0.006549	3.228748	0.0205
DTCH	0.397608	0.169648	2.343716	0.0332
DINF	-0.018523	0.008693	-2.130746	0.0368
INT	0.041059	0.017513	2.344424	0.0427

R-squared	0.824297	Mean dependent var	-0.012771
Adjusted R-squared	0.823584	S.D. dependent var	0.679293
S.E. of regression	0.550021	Akaike info criterion	1.405210
Sum squared resid	4.009067	Schwarz criterion	1.622902
Log likelihood	-20.99639	Hannan-Quinn criter.	1.481957
F-statistic	11.71884	Durbin-Watson stat	1.990049
Prob(F-statistic)	0.000012	Wald F-statistic	6.334180
Prob(Wald F-statistic)	0.000261		

ومن خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر على النحو التالي:

$$\widehat{\mathrm{DROA}}_t = 0{,}02 + 0{,}39\ \mathrm{DTCH}_t - 0{,}01\ DINF_t + 0{,}04\ INT_t$$

– **التحليل الاحصائي (صلاحية النموذج احصائيا)**: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ من خلال جدول التقدير أن $R^2 = 0{,}82$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 82 %، وهي نسبة تفسيرية جيدة.، بالإضافة الى معنوية المعلمات حيث نلاحظ معنوية المعلمات عند المقارنة بين الاحتمالات الخاصة بالمعلمات المقدرة ومستوى المعنوية $\alpha = 5$ (%).

– **التحليل الاقتصادي**: من خلال ملاحظتنا لأثر المتغيرات المستقلة للمتغير التابع والملخصة في النموذج المقدر الخاص بالدراسة القياسية نستنتج مايلي :

- بالنسبة لمتغير سعر الصرف (DTCH): ظهر في النموذج بمعامل (0,39+) اي وجود علاقة طردية بين متغير سعر الصرف ومتغير العائد على الأصول في البنوك التجارية وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DTCH) يقابلها الزيادة بـ (0,39+) وحدة في المتغير التابع (DROA).
- بالنسبة لمتغير التضخم (DINF):ظهر في النموذج بمعامل (0,01–) اي وجود علاقة عكسية بين متغير التضخم ومتغير العائد على الأصول في البنوك التجارية وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن كل زيادة بوحدة واحدة في التضخم (المتغير المستقلDINF)تؤدي الى انخفاض العائد على الأصول (المتغير التابع DROA) بـ (0,01–) وحدة.
- بالنسبة لمتغير معدل الفائدة (INT): ظهر في النموذج بمعامل (0,04) اي وجود علاقة طردية بين متغير معدل الفائدة ومتغير العائد على الأصول في البنوك التجارية وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل(INT) يقابلها الزيادة بـ (0,04) وحدة في المتغير التابع (DROA).

خلاصة الفصل:

شهد النظام المصرفي الجزائري تطورًا ملحوظًا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز دوره في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10، بدأت الجزائر في تبني سياسات تحرير مصرفي تهدف إلى تحسين كفاءة البنوك التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية. ومع ذلك، فإن أداء هذه البنوك يتأثر بمؤشرات التقلبات الاقتصادية مثل التضخم، أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، حيث تؤثر هذه العوامل على قدرة البنوك في جذب الودائع، تقديم القروض، وإدارة المخاطر المالية. تشير الدراسات التحليلية والقياسية إلى وجود ارتباط وثيق بين التقلبات الاقتصادية العالمية وأداء البنوك التجارية، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى تغييرات في الطلب على القروض، مما ينعكس مباشرة على الربحية والاستقرار المالي للبنوك التجارية.

خاتمة عامة

في ضوء التحليل الذي تم تقديمه حول تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية، يتضح أن هذه المؤسسات المالية تلعب دورًا حيويًا في دعم الاستقرار الاقتصادي، لكنها تبقى عرضة لعوامل خارجية مثل تغيرات سعر الصرف، معدلات الفائدة، والتضخم. هذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك، استقرارها المالي، ومستوى الطلب على الخدمات المصرفية، مما يتطلب اعتماد سياسات تكيفية لمواجهة هذه التحديات، وإن فهم العلاقة بين هذه المؤشرات الاقتصادية وأداء البنوك يساهم في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الأزمات الاقتصادية وضمان استدامة نشاطه.

– **اختبار فرضيات الدراسة** : يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي :

– **الفرضية الفرعية الأولى**: " هناك تأثير سلبي للأزمات المالية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية" ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن قبول الفرضية أي هناك علاقة سلبية بين مخلفات الأزمات المالية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية

– **الفرضية الفرعية الثانية** : " تؤثر تقلبات أسعار الصرف على أصول البنوك التجارية" ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن قبول الفرضية أي هناك تأثير إيجابي لتقلبات أسعار الصرف على أصول البنوك التجارية الجزائرية.

– **الفرضية الفرعية الثالثة**: " هناك علاقة سلبية بين ارتفاع معدلات التضخم وربحية البنوك التجارية" ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن قبول الفرضية أي هناك تأثير سلبي لتقلبات معدلات التضخم على ربحية البنوك التجارية الجزائرية.

– **الفرضية الرئيسية**: "هناك تأثير يمكن أن يكون ايجابي أو سلبي للتقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية " ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا في دراسة الفرضيات الفرعية يمكن القول أنه هناك تأثير سواءا بالإيجاب أو بالسلب للتقلبات الإقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية.

– **نتائج الدراسة**: ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- الأزمات المالية العالمية كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أداء البنوك التجارية الجزائرية؛
- وجود ارتباط وثيق بين التقلبات الاقتصادية العالمية وأداء البنوك التجارية؛

- تؤدي التقلبات الإقتصادية العالمية إلى تغييرات في الطلب على القروض، مما ينعكس مباشرة على الربحية والاستقرار المالي للبنوك التجارية؛
- ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبا على أداء البنوك التجارية من خلال ما تم التوصل إليه قياسيا؛
- تقلبات أسعار الفائدة تؤثر بالإيجاب على أداء البنوك التجارية من خلال ما تم التوصل إليه قياسيا؛
- تقلبات معدلات سعر الصرف تؤثر بالإيجاب على أداء البنوك التجارية من خلال ما تم التوصل إليه قياسيا.

– **مقترحات الدراسة:** وبعد النتائج المتوصل اليها في موضوع تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية (حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)) – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2023) يمكن طرح بعض المقترحات على النحو التالي:

- يبقى من الضروري تطوير سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة، تمكن البنوك التجارية من التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وتعزز دورها كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي؛
- إجراء المزيد من الدراسات حول هذه العلاقة سيساعد في توفير رؤى أعمق تدعم صناع القرار في وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

قائمة المراجع

الباقي ,ا .ا .(2016) .*ادارة البنوك التجارية* .عمان :دار غيداء للنشر و التوزيع.

الباقي ,ك .ع .(2017-2018) .*محددات أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1994-2016م* .المدية :جامعة يحي فارس.

البشير ,ب .ع .(11 12 ,2024) .الصيرفة الاسلامية في الجزائر"الواقع و التحديات .335-334 ."كلية الحقوق ,الجزائر :جامعة الجزائر.1

القادر ,م .ع .(2010-2011) .*دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة -1974 2003.* ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

أماني ,ب .م .(2022_2023) .*ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية* .مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ,جامعة 08ماي ,1945قالمة.

بشير ,ت .(2020-2021) .*أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1994 -2016.* الجزائر : جامعة غرداية.

بوترعة ,و .(2025/2024) .*تأثير أبعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري* ./ قالمة :جامعة 08ماي 1945.

خليل ,ه .(s.d.) .*جامعة المنارة*.https://manara.edu.sy sur ,2025 24 03 le Consulté .

خويلد ,ا .(2020_2021) .*تحليل تقلبات الاقتصاد الكلي الجزائري باستخدام نموذجي نيوكنزي للفترة 2000_2017.* أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة.

رابح ,ش .(2019-2020) .*أثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017.* غرداية :جامعة غرداية.

زكية ,م .(2008-2009) .*أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية* .ورقلة :جامعة قاصدي مرباح .

زنيقلة ,ع .ا .(2015_2016) .*أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1990_2014.* مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ,ورقلة.

ساحة ,ع .ب .(2018/2019) .النظام المصرفي الجزائري .*دروس ومحاضرات* .28 ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ,الجزائر : جامعة غرداية.

سامية ,ع .(2022-2023) .*محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021.* الجزائر :جامعة الجزائر .3

سلام ,ع .ر .(2011-2012) .*القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الاداء و متطلبات الاصلاح* .الجزائر :جامعة الجزائر .3

سلمى ,د .(2014-2015) .*أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر ."* بسكرة :جامعة محمد خيضر.

سمية ,ح .(2015-2016) .*دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر .1990-2014* بسكرة :جامعة محمد خيضر .

صالح ,أ .(2010_2011) .*أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .1990_2009* شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية ,المركز الجامعي بغرداية ,غرداية.

صوفيا ,ج .(2023_2024) .*أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة .2008_2021* رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث ,جامعة 8ماي ,قالمة.

طارق ,ش .(2009) .*أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية* .باتنة :جامعة الحاج لخضر.

عابد ,ص .م-.ش ,2025) .جانفي .(قياس عتبة سعر الفائدة وتحليل أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة .2023-1995*مجلة الاستراتيجية و التنمية*.137 ,

عثمان ,س .ص .(01 06 ,2018) .التقلبات الاقتصادية الدولية واثرها على اسعار البترول :دراسة قياسية خلال الفترة .2016_1970*مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*.346 ,

علي ,ب .(2004-2005) .*اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية* .الجزائر :جامعة الجزائر.

قطاف ,ف .(2010/2011) .*تقييم جودة الخدمات المصرفية و دراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة "حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية" لولاية بسكرة* .بسكرة :جامعة محمد خيضر.

لشهب ,م .(2024) .دراسة و تحليل محدادات التضخم في الجزائر للفترة .2022-2000*مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة* , 12.

ماطي ,م .(2016-2017) .*البنك المركزي و ادارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي* .بسكرة :جامعة محمد خيضر.

محجوب ,ا .(2010_2011) .*البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة حالة البنوك التجارية* .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ,جامعة 08ماي ,1945قالمة.

محمد ,ز .ف .(30 03 ,2021) .أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة .2017-1990 *مجلة البحوث و الدراسات التجارية*.30 ,

مخبي ,أ .(2006-2007) .*تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة و الطرقات* .قسنطينة :جامعة منتوري.

مختار ,ر .(30 10 ,2023) .الجيل الثالث من الاصلاحات النقديو و المصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون .09-23*مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*.286-285 ,

معمر ,ف .(2011) .*توجهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي* .البليدة :جامعة سعد دحلب.

ميمي ,ج .(2017) .كيف للتعديل في قانون النقد و القرض أن يمول عجز موازنة الخزينة العمومية في الجزائر .*مجلة المعارف*.131 ,

نسيمة ,م .(11 12 ,2024) .القانون النقدي المصرفي .08 .الجزائر ,كلية الحقوق :جامعة الجزائر.

هتهات ,ا .(2020-2021) .*النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020.* ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

هوارية ,ب .ح .(2006-2007) .*واقع و أفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية* .تيارت :جامعة ابن خلدون.

الفهرس

شكـــر وتقدير.....أ

الإهداء .....ب

الملخص :.....Erreur ! Signet non défini.

فهرس المحتويات .....ج

فهرس الجداول .....ح

فهرس الأشكال .....خ

قائمة المختصرات.....د

مقدمـــة عامة.....9

تمهيد.....2

الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية.....4

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 1

تمهيد 11

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.....12

1 – السياق التاريخي لنشأة و تطور البنوك التجارية.....12

1-1– نشأة البنوك التجارية.....12

1-2 – مفهوم البنوك التجارية.....12

2 – أهداف و وظائف البنوك التجارية.....13

2 -1 – أهداف البنوك التجارية.....13

2 – 2 – وظائف البنوك التجارية.....15

3– أنواع و خصائص البنوك التجارية.....17

3 – 1 – أنواع البنوك التجارية.....17

3 – 2 – خصائص البنوك التجارية 19
المبحث الثاني: عموميات حول التقلبات الاقتصادية العالمية 21
1 – مفهوم التقلبات الاقتصادية 21
2–سعر الصرف 21
2–1–تعريف سعر الصرف 21
2–2–أنواع سعر الصرف 22
2–3–العوامل المؤثرة في سعر الصرف 23
3–سعر الفائدة 25
3–1–تعريف سعر الفائدة 25
3–2–أنواع أسعار الفائدة 25
3–3–العوامل المؤثرة على سعر الفائدة 27
4–التضخم 28
4–1–تعريف التضخم 28
4–2–أنواع التضخم 28
4–3–الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة التضخم 32
خلاصة الفصل 36
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 4
تمهيد 38
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري للفترة 1990–2023 39
1–اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض 10/90 39
1–1–مبادئ قانون النقد و القرض 10/90 39

1-2-أهداف قانون النقد و القرض 10/90 41
2-تعديلات قانون النقد و القرض..... 42
3-اثر إصلاحات قانون النقد والقرض على البنوك والمؤسسات المالية: 54
المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التقلبات الإقتصادية العالمية على أداء البنوك التجارية الجزائرية55
1- تعريف وترميز متغيرات الدراسة:..... 55
2- دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة: 56
3 - الدراسة القياسية..... 65
4- تقدير النموذج 66
خلاصة الفصل: 69
خاتمة عامة 69
قائمة المراجع 33